

الأستاذ الدكتور الطاهر إبراهيمي

# في سبيل مقارنة سوسيولوجية للبيئة في الجزائر (تصور مقترح)

الطبعة الأولى 2014

منشورات مخبر الدراسات النفسية و الاجتماعية/ كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

جامعة بسكرة / الجزائر

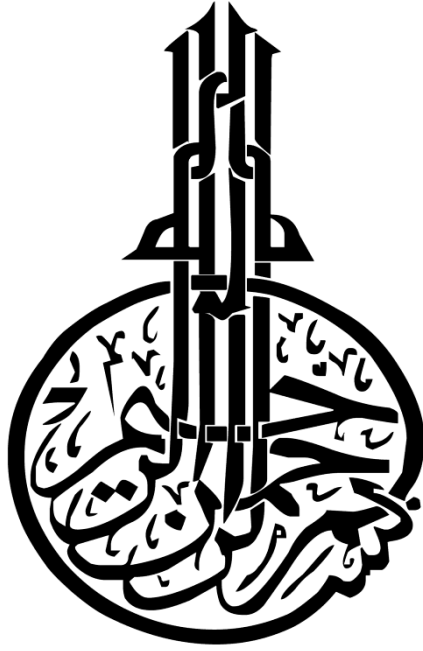
عنوان الكتاب : في سبيل مقارنة سوسولوجية للبيئة في الجزائر: تصور مقترح  
المؤلف : الأستاذ الدكتور الطاهر إبراهيمي  
منشورات مخبر الدراسات النفسية و الاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة

الطبعة الأولى : 2014

رقم الإيداع القانوني: 1442-2014

ردمك : ISBN 978-9961-941-50-8

دار علي بن زيد للطباعة والنشر  
حي المجاهدين - بسكرة - الجزائر  
الهاتف : 033 75 99 01



في سبيل مقارنة سوسولوجية للبيئة في الجزائر

(تصور مقترح)

تأليف الأستاذ الدكتور الطاهر إبراهيمي



## ﴿ إهداء ﴾

إلى طلاب العلم العاملين ومن حذا حذوهم من المثقفين أهدي هذه  
المبادأة آملا أن تكون خطوة في مشروع يقظة علمية تجعل من الوطن والمجتمع  
موضوعا مستهدفا لكل إسهام مخلص.

الأستاذ الدكتور الطاهر إبراهيمي



## ﴿ شكر وتقدير ﴾

للأستاذين سبع محمد من جامعة الوادي و بكوش عبد اللطيف من جامعة بسكرة أقدم شكري وامتناني على تفانيهما حرصا على نشر الطرح الذي يستهدفه البحث باهتمام منقطع النظير رغبة في أن يكون ممكن التناول أو مشجعا على أفق جديد وذلك في لحظة أن خطر لي الموضوع وهو لا يزال في نقاش عابر.

وتقديري لهما على استشعار الأهمية الاجتماعية لمنزح تفتّح البحث العلمي والدرس الجامعي والقول الفلسفي على قضايا الوطن بعقل يستوعب المنتج المعرفي العالمي ويقدر على استدخاله في دائرة الممارسة العلمية بحذر ابستمولوجي عالي الجودة.

فلهذا الاهتمام العلمي الواعد سهرا مباشرة على متابعة إخراج هذا العمل المتواضع وعلى هذه الصورة الجميلة.

أسأل الله تعالى أن يتقبل منهما سعيهما، و أن يسدد أعمالنا جميعا، إنه ولي ذلك والقادر عليه

الأستاذ الطاهر إبراهيمي

بسكرة في أول نوفمبر 2013م الموافق لـ 27 ذو الحجة 1435





## مقدمة

البيئة هي المجال الحيوي الذي يؤثر في حياة الإنسان بصورة كبيرة، وهي ليست معزولة أو طرفا حيا ديا بل هي من الحياة الاجتماعية وأن ألوانا من النشاط الاجتماعي الفردي والجماعي نهضت من التفاعل مع مكونات البيئة ذاتها يمكن ملاحظة ذلك في نوع الغذاء والكساء أو حتى الدواء الطبيعي بسهولة، لذلك كانت البيئة ولا تزال مركز انشغال يجري الحرص على حسن تسخيره على النحو الذي يقيه ولا يفنيه، ويساعده على دورات الحياة التي تمكن عناصره من الترابط وفق السنن التي خلقت عليها حفظا للاستمرار وضمانا لاحتضان حياة الإنسان والمجتمع.

إلا أن عوامل الاقتصاد النهمة الذي تتحكم فيه أطماع تكوين ربح وتحصيل الثروة تقوده أيدولوجيات التوسع والسيطرة يضع مصلحة أصحابه فوق البيئة واعتبارات احترام الطبيعة، بل وفي العديد من تصرفات في هذا المجال تجد تجاوزات للإنسان سيما في العالم الثالث أين تتخذ أرضه التي فيها يعيش ومن خيراتها يقتات مكانا للاستنزاف

موارد الطبيعة التي تحتاجها الصناعة وتتطلبها لأجل تكوين القوة والمناعة وللتجارب النووية ودفن فضلات التصنيع النووي المشعة، ولذلك تتحول البيئة إلى كيان مريض لا يقوى على أن يكون مجالاً للحياة الناعمة المتزنة، مما يفقد الانسجام بين الإنسان والبيئة ويجول العلاقة بينهما إلى علاقة تناقضية لا تجمعها مصلحة الطبيعة ولا مصلحة الإنسان والمجتمع خروجاً عن طاعة السنن الكونية وإمعاناً في تخطيها، وجميع تلك التصرفات فساد في الأرض إن على حالها الأول أو بعد إصلاحها، ويعني ذلك أن البيئة تتسع إلى التنظيم الاجتماعي وإلى الثقافة التي تتشكل من التفاعل الإنساني بها ومن ثم تسلسل في تشكيلات مع الزمن يأخذ في التفتح على الخبرات التي تكونت من المعاناة والتجارب ومن مستجدات الظواهر البيئية ومن الإنتاج العلمي الذي هو ثقافة بيئية فتكون من ذلك البيئة الأصل الطبيعة وبيئات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسواها بحسب شدة العلاقة مع عناصر الطبيعة وارتخائها.

وفي الجزائر تعرف الظاهرة البيئية انشغالا رسميا مطلوباً، بالنظر لما تعرضت له زمن الاحتلال من نهب وإفساد واستغلال مفرط، وما كان

من آثار مباشرة لحركة التصنيع وال عمران وما سببته يد الإنسان عن جهل أو عن سابق إصرار وترصد، وبسبب عوامل أخرى اجتماعية وغير اجتماعية، ولكن أثرت وجعلت البيئة في الجزائر تستدعي العمل لحمايتها من الضرر والتلف سواء تعلق الأمر بالمادة أو المجموعة النباتية أو المجموعة الحيوانية التي تعيش سوية في جغرافية الجزائر المتميزة في التضاريس والأقاليم والتنظيمات الاجتماعية، إذ تتنوع الثقافة النازمة لعلاقة الإنسان بالبيئة في أنماط التصرف وفي ألوان الأدب الشعبي، إذ يمكن للقارئ إن هو أخذ موضع الأنثروبولوجي أن يستطلع نظرة المجتمع إلى البيئة من الأشعار الشعبية والأمثال والأحاديث بل ومن الأحاديث اليومية ضمن المنهجيات العرفية المحلية كلها، فإكتناه المعاني الثقافية والاجتماعية للسلوك البيئي الجزائري وهو هدف مشروع لأي مقارنة سوسولوجية للبيئة في الجزائر طالما أنها في إطار المطلوب والممكن لتميز الطبيعة الثقافية للعلاقة بين الإنسان والبيئة في الجزائر ولأزمة علم اجتماع البيئة إن في النظرية أو الأيديولوجية أو المنهج، كما أنه لا يمكن تطبيقه كموقف نظري على الظواهر البيئية في المجتمع الجزائري وكأنه رؤية جاهزة يمكن تطبيقها بطريقة آلية.

والبحث يدافع عن مشروعية في سبيل مقارنة سوسولوجية للبيئة في الجزائر لا تنعزل على الآخر في الوقت الذي تبني نماذجها الإرشادية من الواقع البيئي المحلي من خلال المكونات الثقافية المميزة له وفي محاولة رسم المعالم الكبرى وخصائصه الرئيسية في أي عمل علمي من مستوى دراسة بعينها إلى مستوى العلم الاجتماعي للبيئة اعتبارا من أن توسع حلقة البحث يتم في سياق منظومة متكاملة من الاتجاهات الفلسفية والأيدولوجية ومن جميع العمليات الفنية المناسبة، ولذلك تمثل الدراسة مبادأة أولية تتطلب الإرشاد والتنضيج بالإثارة والإثراء في حوار فكري طليق من قيود الارتقان لطرف أو مصلحة أو التبعية لجهة ما.

ولذلك تعرض هذه الدراسة لمجموعة من القضايا كخطوات تؤسس للموضوع الذي تدور في فلكه مباحث رئيسية، فمن مبحث البيئة كموضوع لعلم الاجتماع الذي يقدم قراءة للمقاربة السوسولوجية بوصفها فعل معرفي متحرك يجمع أكثر من عنصر مرورا بعرض لبواكير الدراسات الاجتماعية للبيئة إلى نظرة في الموقف النظري لعلم الاجتماع البيئة لاستخلاص فكرة عن مشروعية التناول السوسولوجي للبيئة وما لحق به من إشكاليات فلسفية حيناً وأيدولوجية حيناً آخر وتقنية حيناً ثالثاً.

إلى المبحث الثاني من الدراسة الذي يبحث عن ركائز لمقاربة  
سوسولوجية للبيئة في الجزائر بالنظر إلى الطبيعة الثقافية المتميزة  
للعلاقة بين الإنسان والبيئة التي تنهض من الخصائص الثقافية  
للمجتمع والتي يمكن أن تكون وعاء حضاريا نستلهم منه نماذج  
التحليل الاجتماعي للمقاربة السوسولوجية المنشودة.

وفي نفس السياق يطرق المبحث الثالث التجربة الأكاديمية للدراسة  
السوسولوجية للبيئة في الجزائر لمعرفة حدودها في ظل التحديات  
البيئية بالجزائر من جهة واعتبارا لدور الجامعة الجزائرية في تدريس علم  
الاجتماع ويخلص العمل في المبحث الرابع والأخير إلى طرح مقترح  
لمقاربة سوسولوجية للبيئة في الجزائر يعرض ذلك لمبادئ وخصائص  
عامة تأخذ في الحسبان الصعوبات القائمة وعوامل التمكين ضمن  
تحليل يسوغ للمقترح ويدعو إلى تسديده و تعضيده.



# أولاً: البيئة كموضوع مجتمعي

1. المقاربة السوسيولوجية كفعل معرفي متعدد الأبعاد

2. بواكير علم اجتماع البيئة

3. قراءة في الموقف النظري لعلم اجتماع البيئة

1. المقاربة السوسيولوجية كفعل معرفي متعدد الأبعاد



يشيع استخدام اصطلاح مقارنة بصورة تقحمه في غير ما موضع يشمل المقال والدراسة والخطاب على مختلف أنواعه، و لذلك ينتشر معناها في صور الاستخدام فيضيق ويتسع ليعبر عن الطريقة التي يتم بها تناول موضوع ما، وإلى دراسة محدودة في الزمان والمكان، وقد يلحق الاستخدام عيوب تصيب المعنى أحيانا ويترتب على ذلك عدم تطابق بين اللفظ والمعنى، في استعمالات مشوهة وملتبسة في اللغة الخطابية اليومية كما تبدو في أحاديث الناس وفي مواقفهم أو حتى في بعض كتاباتهم.

وفي بناء المعرفة الاجتماعية تتخذ المقاربة السوسولوجية شكل المنظومة المتكاملة أجزاؤها بجهازها المفاهيمي، ومقولاتها وتصوراتها النظرية وعملياتها الإجرائية ووسائلها البحثية، لتحقيق هدف العلم على صورة ما تتماهى مع مرجعية فكرة ما واستجابة لمنطق تقتضيه، فالمقاربة لغة هي الدنو والاقتراب مع السداد وملامسة الحق، فيقال قارب فلان فلاناً، إذا دناه (01).

والاقتراب حينما يتعلق الأمر بالبحث العلمي يكون بين الباحث والموضوع المبحوث وفق شروط وبحسب إجراءات محددة، ولذلك

تصير المقاربة في المعنى "الطريقة التي يتناول بها الشخص أو الدارس أو الباحث الموضوع... والمقاربة أساس نظري يتكون من مجموعة من المبادئ يتأسس عليها برنامج دراسي" (02).

هكذا تكون المقاربة منظومة من المبادئ وسلسلة من العمليات المتناغمة، ويمكن أن يتأسس منها برنامج دراسة وسواه أو استراتيجيات تعليمية أو علمية بحسب الأهداف الموجودة، إلا أن الدلالات الاصطلاحية تبقى على صلة بالمعنى اللغوي للمفهوم، ففي شرحه لكلمة مقاربة (Approche) يذهب (المنهل) إلى أنها تعني: تعال، تناول القربان، أما (Approcher): فتعني أدنى، قرب، دنا من، اقترب من، تقدم. (03)

وهكذا فإن المقصود بالمقاربة السوسولوجية هو أنها الطريق إلى بناء المعرفة السوسولوجية عن البيئة تكون على قدر عالٍ من الدقة، وما يلازم تلك الطريقة من عمليات تحليل وكشف للارتباطات بين عناصر البيئة الطبيعية والصناعية، والاجتماعية، ومن تركيب للنتائج والخلاصات والمواقف، إلا أن طريقة البحث لا يمكن أن تنشأ من فراغ، بل من فكرة ورؤية تؤطرها وتوجهها، وترشد إلى مستلزمات

النظرية في المستوى العملياتي، وعليه تكون المقاربة السوسيولوجية للبيئة تحويل للنظريات والقوانين السوسيولوجية على الواقع الاجتماعي للبيئة، أي مجموع المناشط الإنسانية والتفاعلات الاجتماعية التي تدور في جغرافيا معينة وفي زمان ومكان معينين، وذلك بالاعتماد على نماذج تحليل وتفسير معينة وأساليب وتقنيات مناسبة لمتصور موضوع البيئة من ناحية وللظاهرة المدروسة في حدودها المعرفية والعملية من ناحية أخرى.

ولأن المقاربة السوسيولوجية تنطلق من موقف نظري ما فإنها تلتزم بنموذجه الإرشادي في جميع مراحل البحث، من تحديد الموضوع المجتمعي المستهدف بالدراسة وحدوده، لأنه على ضوء ذلك النموذج يتحدد العمل والخطاب العلمي اللاحق، وترسم صورته إن في ضبط ما هو المجتمعي؟ وإن في عمليات التحليل والتفسير لما يشتمل عليه النموذج، ففي تعريفهما للعلاقة التكاملية للبراديجمات الخاصة بالعلوم الاجتماعية يشير الباحثان (Burrell & Morgan) إلى البراديجم بأنه رؤية للعالم أو الواقع الاجتماعي، ويظهر ضمن مسلمات ومقولات أو

افتراضات مجازية حول طبيعة المجتمع والتنظيمات، وهو من ثمّ يتميز  
ببعدين أساسيين هما:

الموضوعية/الذاتية في تقدير طبيعة المجتمع.

بعد التغيير والضبط الذي يُميّز به النظام الاجتماعي (l'ordre  
social).

ومنها يترتب أربعة براديجمات في العلوم الاجتماعية هي (04):

البراديجم الوظيفي : Fonctionnaliste

البراديجم التأويلي : Interprétatif

البراديجم الإنساني : Humaniste

البراديجم الراديكالي : Structuraliste Radicale

وكذلك فإن شيوع الأيديولوجية في مسألة توازن النظام الاجتماعي  
والمحافظة عليه أو الثورة وتغييره جذرياً باعتباره محكوم بعلاقات صراع،  
هيمنت على المقاربات السوسيولوجية واستمرت ملازمة لعلم  
الاجتماع، وسرت في فروعه ودراساته إلى حد صارت معه الموضوعية  
مجرد معيارية وتحييز إلى رؤية نظرية معينة، تجعل العلم الاجتماعي في  
خدمتها على نحو ما، لذلك حرص الباحثين على وضع

محددات تمنع من هيمنة المحتوى الأيديولوجي للنماذج النظرية المرشدة للمقاربات السوسيولوجية والمشكلة لعدسة رؤيتها للواقع المجتمعي وظواهره، وفي هذا السياق يرى "جون ميشال" (John Michelle) أن النموذج النظري يجب أن يتوفر على معايير الملائمة والاكتمال والسعة والاستعمال<sup>(05)</sup>.

فأن تتفق المقاربة مع الموضوع والواقع المدروس، وتماسك مكوناتها الفكرية والتقنية لتتسع منهجياً إلى إمكانات دراسة الموضوع بشكل علمي يعني أن مقارنة سوسيولوجية ناجزة، وتقبل الاستعمال في الحدود التقانونية، بصرف النظر عن صلاحية جميع التصورات التي تتخذها مرجعاً أو دليلاً أو نموذجاً إرشادياً، وعن الطابع الإشكالي الذي تثيره إن في القبول أو الاعتراض مع المدارس الأخرى.

إلا أنّ الخلاف أبعد من المسائل الفنية لأنه في صميمه خلاف حول الأسس الفلسفية والأيديولوجية، ورؤية العالم أو الباحث أو الكون والمجتمع والحياة من حوله<sup>(06)</sup>، ولذلك فالاختلاف بين التصورات يؤثر على العلوم الاجتماعية بشكل عام، ومن ذلك أن التصور الإسلامي لا يتعامل مع الإنسان على أنه حيوان متطور، ولا على أنه إله، ولا

أنه يعيش حياته الدنيا منقطعة عن الآخرة، والعلوم الاجتماعية التي تستند إلى هذا التصور ومستمدة منه تختلف جذرياً في المنطلق وفي الغاية عن العلوم المستمدة من التصور الغربي، حتى وإن التقت في بعض الجزئيات، ذلك لأن الصورة الشاملة هي التي تحدد مكان الجزئية ودلالاتها في الكل المتكامل الذي تمثله الصورة<sup>(07)</sup>.

فأي مقارنة سوسيولوجية تتسع لموضوع البيئة بعناصره المادية والثقافية والاجتماعية تنطلق من نظرية تمثل تصوراً ما للظاهرة ومن ثم تتراتب عمليات أخرى في سلسلة من الأنشطة العملية غايتها بناء المعرفة، ولذلك تعددت المقاربات واختلفت رغم الإسهامات التي نتجت عنها، وقد ازداد التقارب بينها في الموضوع وطرائق البحث واتجاهات التحليل نظراً لإدراك العلماء أهمية تظافر التصورات والأطاريح في دراسة ظواهر المجتمع بصورة عامة.

إن المنهج في العلوم الاجتماعية ذو طابع اجتماعي، لأنه ذو أبعاد فلسفية وأيديولوجية ثم لأنه كمنشأ بحثي، إنما يتم داخل جماعة علمية معينة، الشيء الذي يجعل الحديث عن المنهج البحثي الكمي والكيفي هو حديث عن فئات مترابطة من التصورات والافتراضات والمسلمات عن

العالم المجتمعي والكون، بما فيه البيئة التي نعيش فيها، وهي افتراضات أو مسلمات فلسفية إبستمولوجية وأنطولوجية وأيديولوجية، بمعنى أنها تتجاوز المسائل الفنية المتعلقة بجمع البيانات وما يرتبط بها من إجراءات منهجية، وهكذا فالمقاربة السوسيولوجية تتم في إطار أبعاد فلسفية ومجتمعية وتأتي كمنظومة علمية متكاملة من الإجراءات والافتراضات والنظريات، وهذا يثير مسألة الجماعة العلمية والتفاعل الاجتماعي لأعضائها الذي من شأنه أن ينمي منظوراً علمياً ما، ومجموعة من المعايير والأعراف والمسلمات والأهداف واللغة المشتركة بينهم، بحيث أن نوعاً من التطبيع الاجتماعي العلمي يشيع في الجماعة، ولذلك نؤكد أن الخلاف السائد في مقاربات البيئة في علم الاجتماع هو في الحقيقة خلاف فلسفي وأيديولوجي.

ويمكن القول أن هناك فريقان يشكلان نمطين من الجماعات العلمية الوضعيون والكيفيون، أما الفريق الأول فيتركز نشاطهم البحثي على تفسير الحقائق تفسيراً منطقياً يستهدف الوصول إلى القوانين العلمية الحاكمة للظاهرة من خلال أدوات الاستبيانات والاختبارات وأساليب التحليل الإحصائي التي تنتج صيغاً كمية تتيح للباحث نوعاً من البرهنة الإحصائية على علاقات أو متغيرات محدودة في الزمان

والمكان، في حين يركز فريق الكيفيين على فهم الخبرة الإنسانية الحيّة في المواقف الاجتماعية الحية ليوميّات الناس، من خلال التأويل أو التفسير القائم على الفهم للسلوك الإنساني من الداخل بواسطة كشف المعاني والمفاهيم ودلالات السلوك، للوقوف على قوانين وقواعد التصرف الاجتماعي لدى الأفراد والجماعات، الاعتماد على المقابلات المعقمة والوثائق الشخصية التي تتيح للباحث البيانات التي تساعده في رؤية العالم كما يراه المشاركون أنفسهم، كما يمكن النظر إلى المقاربة السوسيولوجية في سياقها التاريخي فنميّز بين الكلاسيكية والحديثة، أو ننظر إليها من زاوية أيديولوجية، فنكشف أنها إما محافظة أو ثورية، والواقع أن ذلك الاختلاف في التصنيف لا يُلغي كون المقاربة السوسيولوجية منظومة من الاتجاهات النظرية في المستويات الفكرية، ومجموعة من الإجراءات العلمية في المستوى العمليّاتي ينتهجها فريق أو جماعة علمية للوصول إلى الحقائق ومعرفتها على نحو تراه علمي بمنظور ما للعلم الاجتماعي.

وليست البيئة كموضوع مجتمعي ينأى عن تلك الإشكالات التي تلحق بالمقاربة السوسيولوجية، ولذلك يصير الخلاف حول فهمها



وتفسيرها من نفس الطبيعة عند علماء اجتماع البيئة، إذ هي تقوم من خلفية فلسفية ومن تصور للموضوع لا يستبعد المسحة الأيديولوجية وتوجيهاتها في براديجمات قراءة الموضوع المدروس وفي عمليات تحليله وتفسيره لاستخراج النتائج، وهي بهذه الصفة تتطور وتفتح على العصر وعلى العلم بحسب جهود الجماعة العلمية التي تؤسسها وتبناها في أنشطة البحث السوسولوجي للبيئة، وهي عندئذ تتسع دائرة مضامينها من حيز ضيق تعبر فيه عن دراسة محدودة، إلى معنى أوسع هو علم الاجتماع، بوصفها مقارنة سوسولوجية واسعة تمتد إلى التاريخ والمجتمع في حركة دينامية تتعلق بالموضوع المجتمعي بأسره وبكل الاختلافات بين العلماء في تحديده ووصفه.

## 2. بواكير علم اجتماع البيئة

نشأت الحاجة إلى البحث العلمي في ميدان البيئة استجابة لطبيعة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والمشكلات البيئية الملحة، ولضرورة العمل على إيجاد علاقة منسجمة بين الإنسان والبيئة، وهذا الميدان

يبدو جديداً على البحث الاجتماعي، حيث لم يستعمل مصطلح علم الاجتماع البيئي سوى منذ عقد من الزمن، غير أن علم الاجتماع العام يتضمن ومنذ نشأته إشارات عن المحددات البيئية للسلوك الإنساني، إلا أن تلك الأعمال لم تتمكن من بلورة نظام معرفي متميز، ولفهم هذا الوضع نحتاج إلى معرفة الكيفية التي فقدت بها كل من النظريات الجغرافية و السوسولوجية في التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي هيمنتها عندما ظهر علم الاجتماع في القرن العشرين.

فقد فشلت الحتمية الجغرافية والبيولوجية في تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة، إذ لم يعد يسلم بمبدأ التأثير الجغرافي الحتمي على الإنسان، لما ثبت أن التطور العلمي والتكنولوجي مكن الإنسان من التأثير على البيئة، كما لاحظ ذلك المؤرخ الإنجليزي "توماس باكل" (Buckle) الذي أكد على قدرة الإنسان في تغيير الطبيعة، كما حاول "هنتنجتون" (Huntington) في أعماله الأساسية "الحضارة والمناخ"، و"القوى العالمية والتطور"، "خصائص الأجناس"، أن يؤسس لعلاقات إرتباطية بين المناخ والصحة والطاقة والعمليات العقلية كالذكاء والعبقرية وقوة الإرادة.

وفي تقييمه للمدرسة الجغرافية يشير "سروكين" (Srokin) إلى زيف نظرياتها والعلاقات الارتباطية المختلفة بين الظواهر وإلى غلو تقديرها لدور البيئة الجغرافية، لكنه نبّه في نفس الوقت إلى ضرورة أن يأخذ أي تحليل في اعتباره الأبعاد الجغرافية.

إن دراسة علم الاجتماع تكشف أن موضوع العالم الطبيعي دخل مبكراً مجال الحوار السوسولوجي، فقد دخلت مفاهيم داروين عن "التطور" و"الانتقاء الطبيعي" و"البقاء للأصلح" وطور "هربرت سبنسر" مذهب التطور ليوسع من نطاق مبدأ "الانتقاء الطبيعي" فيشمل العالم الاجتماعي، كما أنه عارض فكرة أن المجتمع يتطور من خلال الإصلاح والتعليم لأن التقدم الاجتماعي يحصل إذا ما ترك المجتمع لشأنه، ومن بعده بادر "سمنر" في أمريكا بتطبيق نظريته حول الرأسمالية "دعه يفعل" ومساندتها حتى أنه أيّد ما يسميه "الصوص الشرفاء" و"مليونيرات الصناعة" الذين جمعوا الثروات من الاستثمار في البنوك والسكك الحديدية والمرافق بأساليب وصفقات لا ترحم، فهم خلاصة لعملية الانتقاء الاجتماعي، وهي العملية التي تدفع المجتمع باستمرار إلى تحقيق التقدم.

وقد فند علماء الاجتماع الأكاديمي هاتين النظريتين أحاديتي العامل في التغيير الاجتماعي فبعد العقد الثاني من القرن (20) تراجع مذهب "دعه يعمل" التطوري فاتحا المجال للتأكيد على عامل التنمية والإصلاح في إحداث التغيير في الطبيعة، ويعتبر عبد الرحمن ابن خلدون من أوائل من بحث أهمية العلاقة بين التنظيم الاجتماعي وظروف المعيشة، فالإقليم الجغرافي وما يشمله من عناصر كالمساحة والموارد والمناخ تؤثر في البناء الاجتماعي الثقافي للمجتمع، وقد بين في المقدمة ارتباط العناصر وتكامل علاقاتها كالارتباط التسلسلي بين تلك العناصر من مواد وأحياء والتي تكون شبكة تقوم على الاعتمادية والتكامل (08).

هذا ويلخص محمد عاطف غيث أثر البيئة على الثقافة فيما

يلي:

تقدم البيئة إمكانيات متعددة لنمو الثقافة.

تفرض البيئة قيوداً متعددة في نفس الوقت على النمو الثقافي.

تأثير البيئة يتوقف نوعاً ما على حالة الثقافة والتي تتوقف بدورها وإلى حدٍ ما على عوامل أخرى مثل الانتشار (Diffusion)، وهو استعارة ثقافة أو عنصر منها من جماعة أخرى.

لا نستطيع في الوقت الحاضر أن نقدّر الدور النهائي للإمكانيات التي تقدمها البيئة لأن العلم والتكنولوجيا يتحسنان طول الوقت. تقدم الثقافة المستمر يحرر الإنسان من القيود التي تترتب على أي مكان معين في نفس الوقت تجعله يعتمد أكثر على الظروف الثقافية والبيئة.

وبينما يتحرر الإنسان -من ناحية- من التأثيرات المباشرة والمقيدة للبيئة فإن التقدم يربطه بالبيئة بطرق متعددة عن طريق كشف مزيد من نواحيها، وتعريفه أكثر وأكثر بإمكانياتها<sup>(09)</sup>.

ورغم أن تلك الاستنتاجات تعكس طبيعة العلاقة المتجددة بين البيئة والإنسان وهي العلاقة التي تتأثر بعوامل التقدم التكنولوجي والتغير الثقافي والاجتماعي فقد بينت أنها لم تعد علاقة حتمية في خط عمودي، وأن طرفيها: البيئة والإنسان في تجدد دائم، فما يحصل على البيئة من تغيير وما يلحق الإنسان من تقدم يمثلان مراوحة جدلية

دائمة، ليست في كل الحالات موفقة وبلا إخفاقات، ويبقى الإنسان هو من يجني نتائج النجاح ويحصد ويلات الفشل بأشكال مباشرة وغير مباشرة، وفي جميع الأحوال فإن الدراسة السوسولوجية لطبيعة تلك العلاقة تقتضي المتابعة المستمرة لرصدها في صورتها الدينامية المتحركة وهي قضايا اهتم بها علم الاجتماع الريفي أو القروي، ولازالت بحاجة إلى مزيد من إسهامات علم اجتماع البيئة.

فتأثير البيئة على السكان يمتد إلى حياتهم الاجتماعية وأحوالهم الصحية، فالمساكن المكتظة والأحياء التي تتراكم فيها النفايات، والجهة التي لا تصلها المياه النقية، والموطن الذي تشيع فيه الأوبئة والأمراض والبيئات التي تقطنها جماعات متخلفة ثقافياً واجتماعيات وغذائياً تكون بؤرة لانتشار الأمراض، وإذا عولج مريض من سكانها وشفى ما يلبث أن يعاوده المرض بعد أن يعود إلى بيئته الفاسدة، لذلك لا جدوى من النهوض بالمستوى الصحي لمثل هذه الجماعات إلا بعد تحسين أحوال البيئة صحياً واجتماعياً وثقافياً و قيمياً<sup>(10)</sup>.

وهذا يدل على أن الأحياء السكنية المختلفة تمثل دائماً مشكلة صحية واجتماعية فالبيئة التي يشيدها الإنسان وفقاً لأغراضه في

ال عمران، وفي الصناعة تحل محل البيئة الطبيعية وتقوم مقامها في التأثير على حياة الإنسان نفسه، وهذا يفرض أن يكون للبحوث الاجتماعية دوراً في تخطيط المدن وتوسعها بالصورة التي تضمن استمرار علاقة الانسجام بين البيئة الجغرافية والبيئة العمرانية أو الصناعية المستحدثة من جهة، وبينها وبين حياة الناس، وهو ما يؤكد على أهمية المعرفة الاجتماعية البيئية في تلك المجالات ويبرر تطويرها، لذلك اهتم الباحثون في علم الاجتماع الريفي من أمثال "دانلوب" (Danlop) و"كاتون" (Catton) بدراسة استخدامات الأرض وبقضايا أخرى ذات علاقة بعلم الاجتماع البيئي، وهو ما يمثل استجابة مبكرة للمشكلات البيئية من منظور سوسيولوجي.

وقد عرفت مرحلة ما بعد (1970) جهوداً علمية مؤسسية لعلم الاجتماع البيئي، وتجلت ذلك من خلال إنشاء جمعيات تهتم بالمشكلات الاجتماعية والبشرية الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، جمعية ذات علاقة بعلم الاجتماع البيئي وأنشأت مجالات علمية متخصصة مثل مجلة البحوث الاجتماعية في (1983) ومجلة مشكلات اجتماعية في (1993) والمجلة الكندية لعلم الاجتماع و الانثروبولوجيا

الاجتماعية في (1994)، ومجلة قضايا المجتمع في (1992)، ومجلة علم الاجتماع الكيفي (1993)، كانت تلك أهم الجهود في أمريكا، أما في أوروبا فقد كان تأثير "حركة الحضر السياسية بارزاً في الأعمال المبكرة، وكانت هولندا سباقة في هذا الإطار، حيث استطاعت البحوث أن توفر تراثاً في علم الاجتماع البيئي ارتبط بقضايا الزراعة وتقييم المخاطر، وفي بريطانيا كان الاهتمام النظري بموضوع البيئة منهمكاً ليوازي علاقة المجتمع والطبيعة في مواجهة التيارات السوسولوجية الكلاسيكية حول الطبقات الاجتماعية والتصنيع، وقد بدأت البحوث الأمريكية عن البيئة تتنامى في بريطانيا استجابة لبرنامج التغير البيئي العالمي الذي أنشأ مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية الذي عقد عدداً من المؤتمرات وحلقات البحث ونظّم عدداً من فرق البحث.

وهكذا وعلى المستوى الدولي تعاضم الاهتمام بالبيئة، ففي (1992) اتحدت مجموعة البيئة والمجتمع مع مجموعة الإيكولوجيا الاجتماعية لتشكل اللجنة البحثية الرابعة والعشرين للجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول البيئة والمجتمع، وقد بلغ عدد أعضائها حينها المائتين



من بينهم مختصين في علم الاجتماع البيئي، وفي (1994) وفي المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع المنعقد بمدينة (بليفيد) بألمانيا نظمت اللجنة (17) جلسة نوقشت فيها (124) ورشة بحث حول البيئة والمجتمع، وقبلها وفي (1993) انعقد المؤتمر المثوي للمعهد الدولي لعلم الاجتماع بباريس كانت مجموعة من جلساته مخصصة لموضوع المخاطر البيئية والكوارث.

إن انطلاق البحوث الاجتماعية لدراسة البيئة تولدت عن حركة اجتماعية شاملة معبرة عن حاجة ماسة للعناية بالبيئة وحمايتها، درأاً للمخاطر التي تتهددها وتهدد الإنسان ذاته في المجتمع الغربي رغم أن المخاطر البيئية في العالم الثالث أكثر شيوعاً واستفحالياً بفعل التدمير الممنهج والاستغلال المتوحش للخيرات الطبيعية من المؤسسات الاقتصادية الغربية الكبرى، واستشراك العالم النامي في الدفاع عن البيئة ودراسة قضاياها من منظور سوسولوجي هو في حكم التابع عادة، وبذلك فعلم الاجتماع البيئي هو موضوع مجتمعي غربي لجهة النشأة والتطور، حتى أن الوقائع العلمية التي بحثت كانت وقائع اجتماعية في صورتها الكلية العُلْفة طالما أن العلم مظهر من مظاهر الثقافة لا يشذ

في نشأته وتفرعه ومكانته ووظيفته الاجتماعية عما للظواهر الاجتماعية من خصائص، وفي سياق مشابه كتب "إيدغار ززل" (Edgar Zilzel): «...لم يينغ علم الفيزياء والميكانيك في العصر الحديث قبل أن يقتبس الدارسون ذوو التكوين الأكاديمي من الطبقة العليا طريقة التفكير للمهنيين كما حصل زمن "غاليلي"» وهذا يعني أن العلم الحديث عنده يندرج في اتصال الدارسين بتقنيات الممارسين وفنوتهم في الميادين العلمية المختلفة التي فرضها نمط العيش، بما نتج عنه من علاقات وضرورات اجتماعية جديدة<sup>(11)</sup>.

هكذا كانت بواكير البحث الاجتماعي للبيئة تتصدى لوقائع جاعلة منها مواضيع تحقيق واستقصاء، هي وقائع اجتماعية أفرزتها الظروف المستجدة جراء التطور العلمي التكنولوجي والتنافس الاقتصادي وما مثله من تهديد خطير للبيئة والإنسان.

وفي إطار إسهام البحث الاجتماعي في دراسة البيئة، حاول بعض علماء الاجتماع البيئي المحدثين الاستفادة من كتابات الرواد، كما فعل "شنايرغ" (Shenaiberg) الذي عاد إلى كتابات "دوركاييم"، خاصة كتابه "تقسيم العمل" الذي ربط فيه بين درجة تعقد البناء

الاجتماعي والكثافة السكانية وقلة الموارد والعمليات الاجتماعية، فالزيادة السكانية ضمن موارد محدودة ونادرة تؤدي إلى عمليات التنافس والصراع، مما يؤدي إلى استنزاف للموارد وتعاضم المشكلات الاجتماعية.

ومن الذين تأثروا بكتابات "دوركايم" و"روبارت بارك" (Robert Park) وايرنست برجس (Ernest Burges) وآخرون ساهموا في تطوير الأيكولوجيا البشرية بجامعة شيكاغو، وذلك بالتركيز على مسألتين هما:

التمائل بين التنظيم في المجتمعات الإنسانية والتنظيم الموجود في المجتمعات غير الإنسانية.

التوزيع السكاني للسكان ومكان السكن، والحركة اليومية للسكان، وكذا التغيير في التنظيم السكاني للمجتمعات المحلية، وارتباط هذه الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية وتطورها.

إلا أن علماء الأيكولوجيا البشرية ورغم اعترافهم بأهمية علاقة البيئة بتنظيم الحياة الاجتماعية لم يبحثوها بالتفصيل، فلم تلقَ الثقافة والقيم

الدراسة الكافية مما جعل استفادة علم الاجتماع البيئي من إسهامات علماء الأيكولوجيا البشرية محدودة<sup>(12)</sup>.

والذي يمكن تأكيده أن علم الاجتماع البيئي نشأ ضمن شروط اجتماعية وسياسية متميزة، وفي لحظة حضارية شديدة الأهمية في المجتمع الغربي، وفي العالم، فتهديد البيئة بأدوات الحرب الفتاكة وبأدوات نهب خيرات الطبيعة ومستصحباتها من الظواهر والعمليات والأنشطة كانت على الدوام ميزة الاستعمار والإمبريالية، واستشعار هذه المخاطر ورفضها انطلق من الغرب من خلال الحركات الاجتماعية والمنظمات الحقوقية والنخب الثقافية، خاصة اليسارية منها، التي تبنت موضوع البيئة من مدخل الفعل الإنساني طالما أن الإنسان هو المسؤول على حماية البيئة والسعي إلى حسن العيش فيها، إذ هو المكلف دون سائر المخلوقات.

ولذلك كان التركيز في بحوث النشأة على قضايا البيئة التي يشهدها الواقع بالتوازي مع قراءة التراث السوسولوجي المتعلق بالعالم الطبيعي والبيئة الجغرافية، كما ظهر في كتابات الرواد الأوائل من "ابن خلدون" إلى "إميل دوركايم" و"مدرسة شيكاغو"، وبعلم الاجتماع الريفي،

وقد تأثر علم الاجتماع البيئي بهذه المدارس وبالمقولة التي تمثل مشتركاً بينها والتي مفادها التأكيد على العلاقة بين البيئة الطبيعية والتنظيم الاجتماعي، ومن جميع تلك الجهود ظهر علم الاجتماع البيئي كميدان من ميادين علم الاجتماع يتعلق بدراسة العلاقة بين المجتمع والبيئة وبالاعتماد على النظرية الاجتماعية ومناهج علم الاجتماع لفهم العوامل والوسائل التي تربط المجتمع بالبيئة، وكان الاهتمام في البداية منصباً على الثقافة لما لها من دور في تكوين اتجاهات الناس وطرق تعاملهم مع البيئة، ثم برز الخلاف بين الباحثين حول العوامل والعلاقات التي يجب الاهتمام بدراستها، وحول طرائق بحثها.

وهكذا ونتيجة لتعقد مفهوم البيئة وتداخل وتشعب متغيراتها ظهرت الدراسات الاجتماعية وذهبت إلى أكثر من منزع منهجي، ورغم هيمنة الطابع الأمبريقي على تلك الدراسات فقد صارت الاهتمامات السوسولوجية تأخذ بتعددية المداخل في محاولة لتعزيد البحث عمقا وإحاطة بالموضوع البيئي ما فتح المجال إلى ضرورة منهجية اقتضاها كشف المعاني الثقافية لعناصر البيئة وهو ما طور منزع الوعي العلمي

بأثر القيم والأفكار والمعتقدات من الأنظومات الرمزية بموضوع البيئة في المجتمع.

### 3. قراءة الموقف النظري لعلم اجتماع البيئة

تأثر علم اجتماع البيئة بعلم الأيكولوجيا البشرية الذي هيمن بين (1929-1945) في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن إهمال متغيرات القيم والثقافة والقوة في هذا الاتجاه ومع ظهور مواقف أخرى كالنظرية الوظيفية التي امتد تأثيرها إلى علم الاجتماع البيئي حتى نهاية الستينات، مع ملاحظة أن مقولة هذه النظرية الرئيسية هي: أن نتيجة أي ظاهرة هو مبرر وجودها، بمعنى أن مهمة أي ظاهرة اجتماعية أو ثقافية هي القيام بدور أو أكثر، وهذا هو الذي يبرر أو يفسر وجودها، ولكن الوظيفية لم تتمكن من تقديم تفسير لأسباب المشكلات الاجتماعية بما فيها المشكلات البيئية، بالإضافة إلى أن هذه النظرية تتقبل الوضع القائم ولا تهتم بتفسير عوامل التغير، ولذلك هاجم علماء الاجتماع البيئي هذا الاتجاه، وقد كان لأغلبهم جذور في الحركات الطلابية البيئية، التي شككت في نظام القيم السائدة في أمريكا، وقصور بعض المؤسسات في القيام بوظائفها كالمحاكم

والمؤسسة العسكرية، ومن الانتقادات أيضاً لجوء الوظيفيين إلى المناهج الكمية ودراساتهم لجزئيات دون ربطها بالإطار الكلي، ولذلك قامت محاولات متباينة للتوصل إلى نماذج نظرية تصلح لدراسة النسق البيئي بمضمونه البيئي الاجتماعي معتمدة على كتابات أهم رواد علم الاجتماع مثل "إميل دوركايم" و"ماكس فيبر"، و"كارل ماركس"، ذلك لأن:

كل من "دوركايم" و"فيبر" و"ماركس" عملوا على مستوى النظريات الشاملة إذ فسر كل منهم الأنماط البنائية للمجتمعات الصناعية بصورة عامة وشاملة، ولأن هدف علم الاجتماع البيئي هو تفسير العلاقة القائمة بين المجتمعات المعاصرة والبيئة الطبيعية، فإن التفسيرات الكلاسيكية تعتبر مناسبة ضمن هذا المنظور الشمولي.

إن النظريات التي قدمها كل من هؤلاء الرواد اتسمت بالوضوح في بيان القوة الاجتماعية المؤثرة على البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي.

إن كل هؤلاء الرواد اهتموا بالظواهر البيئية المصاحبة.

رغم ذلك فإن لكل منهم خطه الفكري والمنهجي والمذهبي، فدوركايم محافظ وماكس فير ليبرالي وماركس راديكالي، وهم يختلفون حول مفاهيم أساسية كالثقافة (Culture) والقوة (Power) والطبقة (Class)، وهو ما انعكس على كتابات المحدثين وفي النماذج النظرية التي حاولوا بناءها<sup>(13)</sup>.

أما النمط والتوجه المحافظ (Conservative Paradigme) هو امتداد لفكر "دور كايم"، ويعتبر أن القيم وتغيرها العامل الأساسي في توجيه المجتمعات نحو الانحدار البيئي، وهذا الاتجاه ينقسم إلى فئتين: الأولى: ترى أن ظهور المشاكل البيئية في المجتمع الغربي ارتبط بتغيير نسق القيم الذي أدى إلى بروز قيم الفردانية والعالمية والإنجاز في المجتمعات الصناعية، وهو ما أدى إلى اختلافات في البناء الاجتماعي ومنافع مرافقة كالديمقراطية والمادية والرخاء، وهي بالنسبة لأصحاب هذا الرأي قيم إيجابية بالنظر إلى ما تحقق من نمو اقتصادي، غافلين عن النتائج السلبية على البيئة، داعين إلى نوع من الموازنة بين تلك القيم والمسائل البيئية.



أما الفئة الثانية: فأصحابها يهتمون بطبيعة المجتمع الصناعي وبالتصنيع، حيث أن المجتمعات الصناعية (الرأسمالية والاشتراكية) تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى تلوث بيئي، فبقايا الفضلات الصناعية تلوث الماء والهواء، وبما أن تغيير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد في العمل، وهو سمة المجتمعات الصناعية، فإن هذه العوامل الثقافية تكون السبب الرئيسي في انحدار البيئة الناتج عن الرأسمالية الصناعية<sup>(14)</sup>.

وقد ربط أنصار هذا الرأي بين النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة، ولذلك فهم لا يقدمون حلولاً من شأنها التأثير على القاعدة الصناعية للمجتمعات الغربية، ورغم أن هذا الاتجاه يبحث ويحلل طبيعة ظهور المشكلات البيئية من الجوانب الاجتماعية إلا أنه لا يرى إن تغيير القيم يخدم مصلحة النظام الرأسمالي والنمو الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه المجتمعات الرأسمالية الصناعية.

وأما النمط الليبرالي فيركز على القوة والهيمنة لتوضيح المشاكل البيئية، وينقسم إلى وجهتي نظر:

الأولى: يذهب أصحابها أن الحكومة والنسق القانوني تهيمن عليها جماعات لا تهتم بالبيئة، إذ أن همها هو زيادة الأرباح والمنافع التي

تزيدها قوة ونفوذاً، فالشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الضخمة تستطيع القيام بعمليات ضبط للقرارات التي تتخذ في المناطق والمقاطعات بما يخدم مصالحها، فالبيئة هي وسيلة لزيادة أرباحها وتوسعها، وهي لذلك تقاوم إعادة التشكيل البيئي، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية.

والثانية: ترى أن المستفيدين من الانحدار البيئي يعمدون إلى استخدام وسائل الإقناع الجمعي -الإعلام- لإعطاء صفة الشرعية لأهدافهم وأعمالهم، في الوقت ذاته الذي يستخدمون فيه الإعلام لإقناع الناس بزيادة الاستهلاك، وبأن الاقتصاد الدائم النمو أفضل وسيلة لرفع مستوى المعيشة، وهكذا فإن استغلال الرموز الثقافية لإعطاء صفة الشرعية للتنظيمات الاقتصادية في المجتمع هو ميكانيزم حرج وحساس في تطور المشكلات البيئية وتعاطفها، ويكمن الحل بوجود تعاون المهتمين بالبيئة كالحركات البيئية لإزاحة القوة السياسية والهيمنة التي تمتلكها الشركات<sup>(15)</sup>.

وأما النمط الراديكالي: وهو نمط مستمد من كارل ماركس (Karl Marx)، ويقدم تحليلاً لأسباب استنزاف البيئة، فالانحدار البيئي هو

نتيجة اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسمالي، فالنظام الرأسمالي نظام توسعي، وفي الفترة التي لا يتسع فيها تصيبه حالة من الركود، ولأنه نظام مسرف ومكلف فإنه يؤدي إلى نتيجة واحدة هي الاستعمال المنهك لمصادر البيئة الطبيعية، وليست ثمة من حل سوى إنهاء الرأسمالية، لكن وقد انهار المعسكر الشيوعي فإن أمثلة عديدة تطرح عن البدائل التي يمكن تطبيقها<sup>(16)</sup>.

إن النماذج البيئية الاجتماعية السابقة انطلقت من المدارس الكلاسيكية، ومن ظروف المجتمع الصناعية، وهي النماذج التي عجزت على الإحاطة الكافية بموضوع البيئة ووقعت في مشاكل منهجية وتطبيقية، الشيء الذي فتح المجال أمام محاولات بناء نماذج نظرية سوسيلوجية بديلة تتناول القضايا البيئية، فظهر النموذج البيئي الجديد (New Environmental Paradigme) (NEP) والذي طوره "كاتون" و"دانوب" (Catton and Dunlap) وقد بني على نظرية الفهم العالمي الشامل للبيئة.

وفي إطار البحث عن تطوير النماذج النظرية ظهرت جهود علمية أفضت إلى تشكيل نموذج جديد هو النموذج البيئي الجديد (NEP).

قدم "وليم كاتون" و"رايلي دنلوب" (1978) نموذجاً جديداً لدراسة البيئة كقاعدة لعلم الاجتماع البيئي مقابل نموذج التميز الإنساني (HEP)(human exceptionalism paradigm) الذي ساد التفسيرات الاجتماعية السابقة، وانطلقا من حجة هي أن معظم الأنماط الاجتماعية تنظر للمجتمعات الإنسانية على أنها محور العالم الطبيعي ومركزه، بكل ما يرافق هذه النظرية من استخدامات للبيئة والسيطرة عليها وحل مشاكلها بالإنسان ومنجزاته، وبهدف خدمة الإنسان دون مراعاة العناصر البيئية الأخرى، أو مراعاة لما قد يؤدي ذلك إلى تقليل قدرة الأرض على استيعاب التلوث وامتصاصه، بحق الكائنات الأخرى في الحياة.

و هناك أربع سمات اشتمل عليها نموذج التميز الإنساني هي:  
الإنسان تراث ثقافي ووراثه جينية ولذلك يتميز عن باقي الكائنات الحية.

العوامل الثقافية والاجتماعية -بما في ذلك التكنولوجيا- هي العوامل الأساسية المحددة لنوع العلاقات الإنسانية.

البيئة الاجتماعية والثقافية هي إطار العلاقات الإنسانية، أما البيئة الطبيعية فهي غير متصلة بالموضوع إلى حدٍ بعيد.

إن الثقافة عبارة عن تراكمات ولأن التقدم التكنولوجي والاجتماعي عمليتان مستمرتان دائماً فإن ذلك يجعل جميع المشاكل الاجتماعية قابلة للحل.

وفي مقابل هذا النموذج طور "كاتون" و"دنلوب" النموذج البيئي الجديد (NEP) وضمناه أربعة مبادئ أساسية هي:

بالرغم من تمييز الإنسان بالثقافة فإنه واحد من أنواع عديدة تعتمد على بعضها البعض في النسق البيئي الكبير.

لا تتأثر العلاقات الإنسانية بعوامل ثقافية واجتماعية فقط بل بعلاقات متشابكة من الأسباب والنتائج، وما يترتب على ذلك من أفعال في نسيج البيئة الطبيعية. ولذلك فإن الأفعال الإنسانية الهادفة لها كثير من النتائج غير المقصودة (الوظائف الكامنة).

يعيش الناس ويعتمدون على بيئة بيولوجية فيزيائية محدودة تفرض قيوداً حيوية وفيزيائية على العلاقات الإنسانية.

رغم أن قدرة الإنسان على الاختراع تبدو أنها قدرة فائقة، إلا أنه لا يمكن إلغاء القوانين الإيكولوجية أو تجاوزها<sup>(17)</sup>.

## ثانيا: دواعي المقاربة السوسولوجية للبيئة في الجزائر

1 . الطبيعة الثقافية للعلاقة بين الإنسان والبيئة.

2. البيئة والأنشطة الاقتصادية.

3. الخصائص الثقافية للمجتمع و النموذج (paradigme)  
التحليلي المناسب.

## 1. الطبيعة الثقافية للعلاقة بين الإنسان والبيئة

لم تنقطع العلاقة بين الإنسان والبيئة على الأرض منذ فجر التاريخ، واتسمت على الدوام باختلاف في النظر بين مجتمع ومجتمع آخر، ومن زمان إلى زمان وهكذا، فإن المتتبع لتاريخ هذه العلاقة يكشف أنها تدرجت من البساطة إلى التعقيد، ومن التكيف إلى اللاتكيف وكانت بالتالي لا تنعكس فقط على نمط عيش الإنسان الحسي المرتبط بالحاجة إلى الغذاء والكساء، والإقامة والدواء والسلاح... إنما بالحياة الفكرية أيضاً الشيء الذي تصير معه الثقافة واجهة لتلك العلاقة الدينامية، إذ في التكامل الذي يظهر في هذا الزمان وهذا المكان



صورة لطبيعة تلك العلاقة، وفي اللاتكامل أكثر من خلل بدا بوضوح في الزمن المتأخر واستدعى تحريك همم الفاعلين الدوليين لضبط مستوجبات الحياة الإنسانية على الأرض باعتبارها كوكب الحياة الأبدي الذي لا بديل عنه، لذلك فإن دعوة الوحي عبر جميع الرسائل النبوية كانت واحدة، وهي الدعوة إلى النهي عن الفساد في الأرض والحث على تعميمها.

ويمكن البحث في الرسالة الإسلامية الجامعة التي تمثل الحلقة الأكبر والأوسع التي تحضن الرسائل السماوية السابقة بنسخ يمتن شريعة السماء ويجعل من الأرض مجالاً حيويًا للإنسان لينشأ حياة، ويبنى ثقافة تيسر على الإنسان عيشه باعتباره مكوناً فاعلاً من مكونات البيئة، إن مع عناصر البيئة الأخرى المادية والاجتماعية وإن مع الخالق سبحانه وتعالى، وفي آي القرآن الكريم أكثر من دليل وأكثر تبين جدير بأن يطرق في هكذا مقام في بحوث مستقلة .

إن الاستقامة في الاستفادة من الموارد سلوك بيئي إسلامي أصيل حث عليه الشرع حفظاً لدوام النعم واستمرار بقائها للأجيال اللاحقة، وفي مقابل ذلك نهى الإسلام عن التبذير والإسراف والغلو

وتوعد فاعليه بأشد العذاب في الدنيا والآخرة. فالله عز وجل أعدَّ للإنسان موارد الكون إعداداً يمكنه ككائن عاقل من الانتفاع بها على نحو لا يخرج عن الضوابط، رداءً للانزلاق الذي هو من الطبيعة البشرية التي تحمل قوى النقص والأنانية الحدية بما فيها من غلو لحب الذات وحب الاستهلاك والتملك والحيازة<sup>(18)</sup>.

ويبين الفحص التاريخي للعلاقة بين الإنسان والبيئة أن استغلال موارد البيئة بطريقة أو بأخرى بهدف إشباع الحاجات الأساسية ثم الكمالية كان السلوك الدائم الذي يأخذ مظاهره وصور كانت في البداية أكثر تناغماً مع البيئة، وتأخذ طابع نمط عيش في ثقافة حاملة لمنظومات محددة من القيم، تتغذى من مصادر من الوحي حيناً والفكر وما تركز من الخبرات، وصار تقاليداً وأعرافاً أسست لزمر من القيم والمعايير والمعتقدات، ليست دائماً متألّفة مع تعاليم الرسالات السماوية، وسواءً تعلق الأمر بالطعام أو سواه من حاجات الحياة مما صار يسمى الاقتصاد البيئي؛ وهو الاقتصاد الذي بدأ بسيطاً ثم ما لبث مع الزمن وتقدم الإنسان أن تعقد توازياً مع ازدياد الموارد التي

يفرضها تنوع وتعقد مناشط الإنسان، وتطور النظم الاجتماعية، وهو ما كانت له انعكاسات على البيئة التي تحتضن الإنسان<sup>(19)</sup>.

إلا أن مقارنة العلاقة بين الإنسان ككائن ثقافي والبيئة كجغرافيا من مُدخل ثقافة الحضارة يجعل من البيئة ليس عالماً للأشياء، ساكنة لا تتنوع بل يجعل منها في مستوى الوعي عالماً متحركاً أبداً، فإذا كانت المادة هي نوع على حاله في الطبيعة فإن ذلك لا يعدو أن يكون ظواهر خام، أمّا في الحياة الاجتماعية، فهي استعمالات ومنافع في المستوى الاقتصادي ومعاني دائمة التطور، وفي الإنتاج الثقافي بوجه عام، مع الإشارة إلى أنّ الجوانب المادية لصيقة بالأخرى اللامادية في نمط عيش الجماعة الثقافية، هكذا تتحول البيئة إلى المنظومات الرمزية للثقافة المعينة، فتجد لها في الأدب والفكر مواضع وفي أنماط السلوك الغذائي وفي نوع وطريقة الكساء وفي طبيعة العمران ملامح مميزة وهوية ثقافية واجتماعية تحافظ بشكل عام على وحدتها رغم أنّها تتغير، ويعتريها عوامل الصحة والسوء، كما يعتريها المرض والخلل، لذلك فالعلاقة بين الإنسان والبيئة تصير علاقة بين الثقافة والبيئة مع أن الثقافة هي من البيئة المادية تتشكل في معرض التفاعل بين الفكر

ومكونات البيئة المادية والحيوانية والنباتية لكنها ما تلبث أن تتحول إلى بيئة ثقافية تمثل موجهاً السلوك الاجتماعي البيئي في مستوى الأفراد والجماعات القومية. هكذا تبدو العلاقة معاني وطبائع من القراءة التاريخية والسوسيولوجية، لذلك يمكن الوقوف على مراحل تاريخية لهذه العلاقة، تختلف وتتقاطع وتنوع بحسب سيرورة المجتمع وسلمه التطوري.

ورغم أن ميزة مراحل ما قبل التصنيع قامت على التعامل مع موارد البيئة كونها مجال الغذاء وشيء من الزراعة والرعي وكانت طريقة القنص والقطف لجمع الغذاء وكأنه هبة طبيعة، تستوجب جهد الجمع والاستهلاك، إلا أن مرحلة الاستقرار على ضفاف الأنهار والموارد المائية الأخرى أسس للاستقرار ونشأة المجتمعات الزراعية، وبدأ السلوك البيئي عند الإنسان أكثر حرصاً على تطويع البيئة لجعلها في خدمة الإنسان، وفي هذا المنحى اشتد الاندفاع إلى الخيرات الفلاحية بما فيها الأراضي للربح حيناً والمهابة والمكانة الاجتماعية حيناً وبالطرائق كافة بما فيها الاستحواذ على خيرات الأرض بل والاستثمار لاحقاً.

وفي هذه المرحلة أخذت علاقة الإنسان بالبيئة تتسع وتغير نمط حياته بالنظر إلى تطور المعارف والأفكار، فبعد حياة الترحال، حل الاستقرار وصار تأسيس الغذاء ومتطلبات الحياة تقوم على الزراعة وتربية الحيوان، وهو ما أثر سلباً على البيئة<sup>(20)</sup>.

هكذا كان لخيرات الزراعة وتربية الحيوان نعم صنع بها الإنسان إمبراطوريات أسست لفهم اقتصادي وسياسي جديد، وانتشرت الزراعات البعلية على حساب الغابات وهو ما أحدث خللاً على النظام الإيكولوجي في كثير من المناطق.

أما الانتقال إلى التصنيع فقد صاحبه كثير من المظاهر السلبية، لما كان من تأثيرات على البيئة من قوة التكنولوجيا، وظهرت مشكلات بيئية فيها دمار للبيئة واستنزاف لها وظهور العديد من الأمراض التي لم تكن من قبل بسبب الاختلالات البيئية، ولقد اتسمت هذه المرحلة بانفجار ديمغرافي وتكنولوجي معرفي، ومظاهر الاختلال البيئي بسبب جشع الدول الصناعية الكبرى، حتى بلغ حد الاحتباس الحراري الذي يمثل هاجسا عالميا في السنوات الأخيرة.

وليس إلا مجازفة النظر إلى البيئة في العالم العربي والجزائر وإلى المجتمعات العربية على أنها كالمجتمعات الغربية تدور علاقة الإنسان بالبيئة فيها على النحو ذاته وللأهداف ذاتها، وذلك لأن «كل مجتمع هو في حد ذاته نتاج لكثير من التفاعل السياسي والاقتصادي والحضاري والظروف في الأزمات، وخبرات بين النجاح والإخفاق، وكلها ولدت بدورها عادات معينة وطباعاً وأنماطاً من السلوك متعارف عليها وسيكولوجية معينة لقيمه ومعتقداته»<sup>(21)</sup>.

## 2. البيئة والأنشطة الاقتصادية

تشكل كثير من الأنشطة الاقتصادية والعسكرية متغيرات تستوجب حيطة وحذرا للمحافظة على النظام البيئي من جهة في علاقته بالمكونات الطبيعية المشكلة له، ومن جهة ثانية في علاقة المجتمع به، وفي الشأن الثقافي فإن القضايا البيئية تظل في منظور الجماعة الثقافية المحلية محافظة على نوع من الثبات بدافع من الارتباط الانفعالي بالماضي حيناً، وبدوافع اللاوعي من المخاطر المستجدة وآثارها على الحياة الاجتماعية والصحية المترتبة عن الاستخدامات النهمه للبيئة حيناً آخر، مما يجعل الأخطار رقعة واسعة إن على الجغرافيا أو على الإنسان والمجتمع.

هكذا فقد كانت ولازالت أخطار التجارب النووية تهدد الصحة والحياة في المناطق التي حصلت فيها بالخصوص، فتجارب القرن العشرين في اليابان والجزائر جرائم حرب تغطيها سياسات تضليلية من الدول الاستعمارية، كلما أثرت الأخطار والأضرار الناجمة عنها كالتلوث الإشعاعي ودفن النفايات النووية، وتظهر تلك السياسات أنها احتقار للإنسان، إذ تضعه أمام مصير هو الموت والمرض والتلوث، ففي الجزائر لازال الهوقار ومثلث الموت مساحة (1000 كم2) عرضة للإشعاع مع تفشي الأمية النووية، هذا ما يؤكد أن أهل الاختصاص بأن مخاطر التلوث والتأثير على البيئة والإنسان لا تزال حاضرة في جغرافية مثلث رقان، وقد تبقى آلاف السنين، وعليه فإن التحسيس بتلك الخطورة ضرورة حتى لا تتفاقم تأثيراتها على المحيط والإنسان والحيوان(22).

إن التجارب النووية ودفن النفايات والجهل بالمخاطر على المجتمع، عامل يستدعي أن يتجه البحث العلمي للكشف والتبيين ورسم الاستراتيجيات التي يفرضها الوضع ونتائج البحوث، بل يحتاج إلى هبة استنفار الباحثين أفراداً ومؤسسات للقيام بدور يخدم الإنسان



والمجتمع، وليست التجارب النووية في الجزائر بحدث معزول عن ممارسات الاستعمار كظاهرة ضد الإنسانية قديماً وحديثاً، من لحظة صيد الإنسان وبيعه ومن ثم إبعاده إلى اتخاذه مادة للتجارب الغربية، لاختبار ما توصلت إليه نتائج أبحاثهم إلى دفن نفاياتهم في أرضه ليواجه مصيره بنفسه، كما يصنع في زمن السلم أو الحرب، حيث انكشف أن فرصاً تفتح للتجريب على البيئة والإنسان يكون العالم الثالث هو محميتها الدائمة.

لذلك فإنّ دراسة البيئة في الجزائر من منظور اجتماعي تقتضي أن تقرأ البيئة من مدخل تاريخي يعرف بالأحداث التي طرأت عليها في لحظات السلم والحرب، والآثار التي ترتبت على الفعل التاريخي لما في ذلك من توسيع لدائرة العمل العلمي من جهة والوقوف على الطبيعة الدينامية المكتسبة لمفهوم البيئة وظواهرها من جهة أخرى، إذ ليست البيئة على حالها الأول بفعل مناشط وعمليات وسياسات بل تبدلت وتبددت كثير من مظاهرها العذراء، والاستعمار كحدث فاعل بيئي متميز لا يجب إنكاره أو إهماله من أي تحليل سوسولوجي للبيئة في الجزائر، لأن دوامه قرن واثنين وثلاثين سنة جعل الأرض في الجزائر

قبل الاحتلال غير الأرض بعده، فقد بدلت كثير من إمكاناتها ومظاهرها تديلاً، ودورت مواردها تدويراً لتزداد التحاماً بفلك الدائرة الاستعمارية، وبعيدا عن حاجة إنسان الأرض الأصلي سواء كانت حاجة اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، ويدخل في الفعل التاريخي البيئي ما لحق بالظاهرة الكولونيالية من رواسب وتبعات وانتهج من تدابير وإجراءات مفروضة لتكريس علاقة نهب الأرض ومسح ثقافة صاحبها.

كما أن الثقافة بوصفها نمط عيش مطلوب أن تكون موضوع متابعة لظواهرها ومنظوماتها القيمية النازمة لعلاقة الإنسان بالبيئة في مأكله وملبسه ومسكنه وسوى ذلك من مقتضيات العيش الأخرى، وفي هذا السياق تبدو الطبيعة القلقة للعلاقة بين الثقافة والبيئة إذ شيوع النمط الثقافي المحافظ في المجتمع الجزائري يجعل من التغيرات البيئية الوافدة ليست مفهومة ولا مرغوبة دائماً، ما يشير إلى أن البيئة الثقافية كيان رمزي فاعل كموجهات قيمية في بيئة صناعية مستحدثة خصوصا مع البدايات المبكرة لحركة التصنيع، وهكذا تتموقع الثقافة في بيئة أنشطة التصنيع في بيئة مصطنعة مغتربة ولا يكون من ذلك التنمية المرغوبة

في كثير من الأحيان، هذا الذي يقتضي أن يؤخذ في الحسبان عند كل دراسة للبيئة، إذ التاريخ والثقافة من ماهية الحياة الاجتماعية تشكل في البيئة ومن التفاعل بمكوناتها من أجل الحياة والبقاء، والحوامل التاريخية والثقافية للسلوك البيئي في الجزائر متميزة، وهي لذلك تجعل من البيئة في الوعي الجمعي متفرداً بخصائص ثقافية واجتماعية تعكس منظومة رمزية متميزة تمثل معرفتها بدقة مفتاح لأي فهم سوسيولوجي للبيئة في الجزائر.

### 3. الخصائص الثقافية للمجتمع والنموذج (paradigme) التحليلي

المناسب

الخصائص الاجتماعية لكل جماعة ثقافية ليست قضية مرحلة تاريخية بعينها، فهي تاريخ تفاعل اجتماعي و تلاقح حضاري بعيد المدى يمتد في تاريخ طويل ويأخذ مكوناته ومقوماته في سيرورة حضارية متشعبة نابضة تتمركز في ملامح اجتماعية معبرة عن هوية ثقافية، ولذلك فالبحث في خصائص المجتمع الجزائري يعتره النقص، إن هو

لم يأخذ بالتاريخ كله من ما قبل الإسلام إلى اليوم، ومن نضالات الأمازيغ إلى جهاد الاستعمار الفرنسي وحتى مشروع الجزائر المستقلة وإنجازاتها، ويعني ذلك أن فهم الموروث الاجتماعي شرط لكل فهم سوسيولوجي، لكل بحث يريد أن يستوفي الشمول والعمق.

ولا تعتبر دعوة مصطفى حجازي إلا من هذا القبيل، إذ قدر وجوب العمل نحو سيكولوجيا خاصة بالعالم الثالث، لأنه لم يعد مقبولاً اعتبار التخلف مشكلة اقتصادية بحتة، مرتبطة بنظرية الاقتصاد التقليدية خارج الزمان والمكان، فقد كانت بلدان العالم الثالث قبل الخمسينات في النظرية والممارسة الاقتصادية الشائعتين في البلدان القديمة، وكان الاعتقاد السائد أنه يكفي لتحريكهما تقليد الديناميات نفسها التي حركت العالم الصناعي، وبعد ثبوت فشل تطبيق نظريات علم الاجتماع التقليدي الموضوعة في بلدان العالم الثالث القديم، ولذلك من الواجب وضع سيكولوجيا خاصة بالعالم الثالث تكمل اقتصاده واجتماعه<sup>(23)</sup>.

ودراسة البيئة اعتماداً على نظريات علم الاجتماع الغربي في العالم الثالث بما فيها الجزائر ليست في منأى عن الفشل، فهي إن لم تكن

قائمة على أسس نظرية ومنهجية مستمدة من الواقع المجتمعي مراعية كينونته، لن تصمد في وجه ما يستدعيه اليقين العلمي طويلاً، ولعل ضعف الدراسات البيئية بالعالم الثالث يعود في جزء كبير منه إلى إهمال الأبعاد المحلية أو اعتبارها أنها تابعة للمشروع الغربي حتى وإن اتخذ من الأكاديمية عنواناً أو ملاذ عبور، ومن الإهمال أو التقصير النغاضي عن القوى والعوامل الاجتماعية في الدراسات البيئية حينئذ وتمشياً مع حالة المجتمع المدروس ذاته.

إلا أن دراسة البيئة الاجتماعية التي تشكل مع دراسات البيئة الاقتصادية والبيئة السياسية والقانونية والبيئية التكنولوجية والفنية أهمية خاصة لتأثيرها على التكوين الفكري والأخلاقي للفرد حيث تحدد هذه البيئة اللغة والعادات والطباع والقيم الخاصة بأعضاء المجتمع، وعلى ذلك تتألف البيئة الاجتماعية من القيم السائدة والقيم الاجتماعية المؤثرة<sup>(24)</sup>.

ويتضح عندئذ أن السوسولوجيا الغربية بأطاريحها المتعددة لم تنجح في قراءة الواقع المجتمعي للعام الثالث، لارتباطها بالمركزية الأوربية والحاجة الأيديولوجية التي تعبر عنها وظلت تنشد تطويع المعرفة

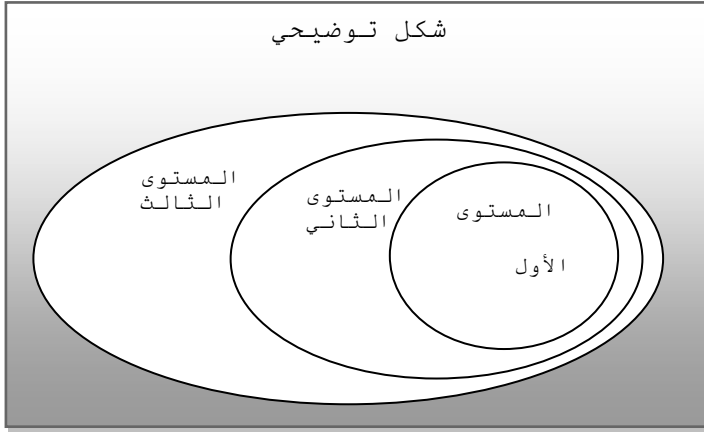
السوسيولوجية في مراحل بنائها كلها ولم تكن النتائج على القدر الكافي الذي ينصف الحقيقة الاجتماعية، أي تلك الممارسة العلمية التي تقوم من فهم مكين لخصائص الإنسان والمجتمع الذي تنشأ فيه، ذلك لأن الأيكولوجيا البشرية تنهض من دراسة التفاعل بين البيئة الفيزيكية والتنظيم الاجتماعي والسلوك، وهذا ما يجعل المقاربة السوسيولوجية للبيئة موضوع مراجعة واجتهاد يفتح الأفق على دراسة الاتجاهات والقيم والسلوكيات التكنولوجية والاعتماد على الاقتصاد السياسي والسياسات البيئية وما يرتبط بكل تلك القضايا.

ومع بداية القرن العشرين تغيرت نظرة علماء الاجتماع بتأكيدهم على المدخل الأيكولوجي في دراسة المجتمع، فالعالم ليستر وارد (Lesterward) ميّز بين النسق الاجتماعي في النشأة والتطور التلقائي للبناءات والوظائف الاجتماعية، وبين العمل الإصلاحية المقصود والواعي في ظل التوجه الأيكولوجي، و"روبرت مارك" (Mark) أضفى على مجموعة من المفاهيم السوسيولوجية معاني أيكولوجية مثل التفاعل الاجتماعي والاتصال والعملية الاجتماعية للصراع. و"كيرجس" و"ماكينزي" كان لهما إسهام في إثراء المعرفة

الأيكولوجية في دراسة المجتمع من خلال دراسة العلاقات الزمانية للناس، وهي روابط تحددها قوى البيئة الاقتصادية والتوزيعية والتوافقية<sup>(25)</sup>.

ولئن تبلورت الرؤية السوسيوولوجية للبيئة من خلال الجهود وإسهامات بعض علماء الاجتماع، فإن ملامح البعد الأيكولوجي في الفكر السوسيوولوجي كانت جاهزة بصور عديدة، ولم تكن غائبة، ذلك لأن البيئة ليست معطى هامشي في الحياة الاجتماعية بل إطار لها تحضن المجتمع وتبادله التأثير والتأثير بطرائق عديدة، ولتلك العلاقة بين الإنسان والبيئة تاريخ مؤسس للبناءات الاجتماعية والوظائف والأدوار الاجتماعية.

إن المجتمع نظام يتكون من نظم فرعية ، الفرد فيها هو المستوى الأول، أما الأسرة والمجتمع والمنشأة التجارية والصناعية والهيئة الحكومية فتمثل المستوى الثاني، فأما المجتمع فيضم كل النظم وهي النظام الأكبر وهو بهذا يمثل البيئة الخارجية (Environnement) بجميع النظم الفرعية، وهذا المستوى الثالث(26) ، والشكل الآتي يوضح تداخل مكونات المجتمع من المستوى الفردي إلى المستوى العام.



ويوضح الشكل أن العلاقة التي تتشكل بين البيئة كتنظيم طبيعي والمجتمع كتنظيم ثقافي تحدد صورة الحياة الاجتماعية كبيئة تتسع إلى العناصر المادية واللامادية، وهي بالتالي المجال العلمي لأي بحث، وتستدعي بهذه الحالة أن تكون المصدر الذي ينهض منه أي نموذج تحليلي والميدان الذي تتولد عنه المعرفة السوسولوجية من غير أن يعني ذلك التناكر للنظريات الاجتماعية الأخرى، إذ تبين أنها دليل (guides) يوجه إلى المسارات البحثية السوية، ولعل هكذا محاولة تؤسس لتمكّنات مقارنة تختزل الأيديولوجيا بتفريغ مفاهيمها من الحوامل العقيدية والفلسفية والتاريخية التي تصور على ضوءها الواقع



المجتمعي، وهذا يدعو إلى البحث على براديجم ملائم للدراسة البينة في المجتمع أكثر مما يتبنى ما طبخته الأيديولوجيات الغربية من قبل أو من بعد.

لقد كان تأثير عامل الأيديولوجيا قوياً في إشاعة الاختلاف ونقص الدقة والوضوح في نظريات علم الاجتماع وما تتضمنه من مفاهيم ومناهج وأساليب في التحليل والتفسير، ما جعل من غير الممكن الاعتماد على نظرية واحدة في الدراسة أثناء التحليل والتفسير ودفع إلى اعتماد نظرة متعددة الجوانب تقوم على حشد أكثر من عامل في عمليات التحليل والتفسير.

ولكن الدعوة إلى اعتماد التعددية رغبة في تجاوز ما يعترى كل نظرية من نقص ليست ميسورة وأمنة من المزالق، وتحتاج إلى جهد في التوليف بينها، يتجاوز عمليات التبيين الجزئية المحدودة أو المحاولات المسطحة التي تنشأ الشكل فحسب<sup>(27)</sup>.

وفي هذا السياق يشير كل من "جون ب. كنوك" (John B.Knok) وستوفر (Stofer) إلى النظرية الاجتماعية وتطبيقها في دراسة أوضاع الجند بأنها لم تكن في وضع مناسب من عدم الاستقرار، الشيء الذي

جعل "روثر برجر" في مؤلفه "رحلة في ميدان علم الاجتماع" يسخر من واضعي النظرية في علم الاجتماع، ذلك لأنه من الصعوبة الاستعانة بها في التطبيق العلمي ولأمور تتعلق بمهيتها<sup>(28)</sup>.

ويفيد ذلك ضرورة التأكيد على المعالم الثقافية للمجتمع في تفاعله مع البيئة في أية مقارنة، فليس كافياً تصنيع مواضيع بالنقل أو الترجمة بلسان عربي مبين أو غير مبين، بل التصدي لموضوعات فعلية ناتجة عن التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري.

إن المقاربة السوسيولوجية للبيئة في الجزائر تفتتح على نماذج إرشادية لا تنتكر للمقومات الثقافية للمجتمع، سيما تلك التي تتعلق بنسق القيم والمعتقدات والأفكار البيئية على اعتبار أن تلك النماذج الإرشادية، وبحسب "توماس كون" مجموعة أمثلة توضيحية شبه معيارية لنظريات مختلفة فيما يتعلق باستخدامها على مستوى المفاهيم والأدوات والمشاهدات، وهي التي يهتدي بها الباحثون في أعمالهم العلمية، وهذه النماذج تتغير بحسب التطورات الحاصلة في المحيط الاجتماعي والعلمي لأن الاكتشافات والابتكارات العلمية والمعرفية تسهم في تطوير

النظريات والنماذج الإرشادية، فما يصح في عصر لا يصح بالضرورة  
في عصرٍ آخر<sup>(29)</sup>.

# ثالثا: علم الاجتماع ودراسة البيئة في الجزائر

- 1.التحديات البيئية في الجزائر
- 2.تجربة تعليم علم الاجتماع في الجزائر
- 3.حدود الدراسات الاجتماعية للبيئة في الجزائر



## 1. التحديات البيئية في الجزائر

### \* حدود السياسات الرسمية

تجدد البيئة اهتماما دوليا متناميا ظهر في إنشاء الأمم المتحدة لمنظمة متخصصة بحماية البيئة، وكذا ظهور العديد من الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ذلك لأن البيئة من الناحية العلمية تشمل على جوانب أساسية هي: الجانب الاقتصادي-الاجتماعي (مستوى الفرد، والمواصفات الصحية للسكن، والعادات السلوكية...). والجانب البيولوجي و يشمل الكثافة السكانية في بقعة ما، وتوزيع الإحياء الأخرى داخلها، والجانب الفيزيقي (الطبيعي) أي المناخ، وهذا المفهوم الواسع يتجاوز مشكلة التلوث الصناعي إلى أبعاد و مشكلات أخرى، ولذلك فالبيئة لا تهم البلاد المتقدمة صناعيا و تكنولوجيا فقط، بل باقي الدول رغم أن الوعي بالبيئة ظهر في الدول المتقدمة نتيجة الآثار السلبية للتقدم الصناعي على الأنظمة البيئية كالجو و التربة و الماء، ومن ثم امتد إلى الصراع بين البيئة و التنمية لذلك فإن الإضرار بالبيئة، بالحياة و بمستقبل التنمية، وتحاول الجزائر إعادة

الاعتبار للبيئة لربح رهانات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،  
والمحافظة على صحة السكان وظروف المعيشة<sup>(30)</sup>.

و ما يستدعي التوقف هنا أن الوعي البيئي الرسمي كان سبّاقا عن  
الوعي الشعبي في الجزائر، و كانت المبادأة المؤسساتية في الطليعة  
بقيادة الدولة، بخلاف الذي ميز حركة البيئة في الغرب حيث كان  
المجتمع المدني أكثر استشعارا للمخاطر البيئية، وأكثر تنظيما في  
حركته، ما عكس وعيه البيئي مبكرا، في مقابل تخلف أو تواطؤ  
الحكومات الغربية، وهي قضية تستدعي دراسة سوسيولوجية في الوعي  
البيئي، والثقافة البيئة بوصفها مظاهر لسياق اجتماعي شامل  
ومتحرك، لا مجرد قضايا فردية محدودة زمكانيا. فليس صدفة أن يكون  
الوعي الاجتماعي بالبيئة على صورة ما: متخلفة أو متقدمة، نخبوية  
أو جماهيرية، تقود فيها الدولة، أم تُقاد.

فالإنسان كظاهرة بشرية تختلف من بيئة لأخرى لجهة العدد و  
الكثافة و السلالة و درجة التحضر، والتفوق العلمي، وهو ما يؤدي  
إلى تباين البيئات البشرية<sup>(31)</sup>، وهذا يعني أن الظاهرة البشرية بجميع  
أبعادها هي التي تتضمن المعاني الثقافية المفسرة لمتصور البيئة وأهميتها

و أساليب الاستفادة منها و أساليب حمايتها، ومن ثم فإن الاهتمام بالبيئة وعي، والعمل على حسن استغلالها والمبادرات الرامية إلى حفظها من الأخطار التي تهددها وعي فردي وجماعي، فإن نهض من العلم وأوصل إليه البحث العلمي دفع إلى قيام حركات داعمة لجهود حماية البيئة و الحد من تخريبها بالاستنزاف لخيرات الطبيعة أو بالحروب، وغير ذلك من أدوات الإبادة، وهكذا يمكن فهم العلاقة بين المجتمع المتعلم و حركات الدفاع عن البيئة في الغرب أو الشرق، ولماذا تقدم المجتمع المدني في الغرب عنه في الشرق في هذا العمل المدني.

و ليس الوضع البيئي في الجزائر في حالة مرضية، لأن ما ورثته الجزائر عن الاحتلال هو تدهور بيئي كبير جراء الإجرام الاستعماري، والذي طال البشر إذ كانت الحصيدلة ملايين الشهداء، وطال دور العلم فتفشيت الأمية و الأمراض و الفقر، ولم ينل البعد البيئي العناية الكافية في العقود الأولى من الاستقلال لأسباب تاريخية تعلقت بالاعتكاف السياسي على صون الاستقلال من التهديدات والأخطار، مما هدد توازن البيئة الطبيعية، هذا ويرجع الباحثون تدهور البيئة في الجزائر إلى



تساعد النمو الديموغرافي وتسارع وتيرة التحضر و تطور التصنيع، مما زاد الضغوط على توازن الطبيعة و الأنظمة البيئية، فكان من ذلك الإسراف في تلويث البيئة من المخلفات الناتجة عن التجمعات العمرانية، والمواقع الصناعية، وإلى ذلك كانت أزمة التسعينات سببا في تدهور الثروة الغابية والتنوع الإحيائي بالجبال جراء الحرائق التي حدثت أثناء مطاردة المسلحين، كما أفرزت هذه الأزمة موجة هجرة من الأرياف إلى المدن وقد دفع هذا الوضع المختصين إلى دراسة الوضع البيئي وتقييمه. لكن استمر التدهور و طال كل مناحي الحياة من هواء و تربة و غابات ومياه جوفية و سطحية<sup>(32)</sup>.

والجزائر هي من أكبر البلدان الإفريقية مساحة ، إذ تبلغ مساحتها(2.381.000 كم2) ، لكن مواردها لا تتناسب مع ما يمكن توقعه من هذه المساحة لأنها محدودة و هشة ومحكومة بالظروف المناخية وسوء توزيع على الإقليم، وهو ما يعرض أثنى مواردها (الأراضي الخصبة) لأخطار الزحف العمراني الذي ارتفع من (40%) في سنة (1977) إلى (60%) في سنة (1987)، بالنظر إلى تزايد السكان ثلاث مرات، وهكذا فإن قضم الأراضي الزراعية الخصبة

بسبب الانتشار المفرط للمدن ولد وضعاً مؤملاً و هو تبذير موارد أخرى كالماء الذي يتميز بالندرة و كثرة الطلب، ف (95%) من الإقليم خاضعة لمناخ جاف و الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي للأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تملأ إلا جزئياً و بصعوبة كبيرة<sup>(33)</sup>.

وعلى هذا الأساس فإن السلوك العمراني و الاستهلاكي للخيرات الطبيعية التي حبا بها الله الأرض في الجزائر مثل الخطر الرئيس على البيئة وعلى صحة الإنسان، ففوضى البناء و فوضى استغلال الأرض تعبر عن ثقافة جانحة، إن في المنظور الشرعي الذي هو الوعاء الذي تصدر عنه التعاليم الدينية التي كان لها تاريخياً الدور الإرشادي و الأخلاقي الناظم لسلوك الفرد و المجتمع حيال البيئة، و الملاحظ أن قطيعة قامت بأشكال متعددة جعلت المنهجيات العرفية الحالية لا تتمثل من تلك التعاليم سوى بعض جوانبها الشعائرية، فصارت في ثقافة المتأخرين في الغالب الأعم شكلاً يقصد به التبرك و ممارسة اجتماعية أقرب إلى طقوس المناسبة، منها إلى معاني العبادة، و في هذا التغيير الثقافي- الاجتماعي معاني تحتاج إلى أكثر من دراسة للوقوف

على العوامل و النتائج و الآثار المترتبة عن هكذا تغيير على الحياة الاجتماعية بما فيها العلاقة بين الإنسان و البيئة في المستوى الشعبي.

إن ظاهرة الاستقالة عن خدمة الأرض التي كانت على الدوام المجال الحيوي الذي احتضن الإنسان، خلافا للأسلاف الذين تركوا موروثا معتبرا من الغطاء النباتي المثمر عكس جهدا مخلصا و تفان في العمل بوسائل بسيطة و حُبًا في الأرض و استماتة في رعايتها، لظاهرة تدفع إلى الدهشة و التساؤل عن ثقافة جيل الخلف حيال الأرض و عناصر البيئة، فتحول البساتين والغطان والواحات الخضراء إلى فوضى من الكتل الخرسانية، وتبذير الماء الشروب بلا رافة، ومن غير حاجة حقيقية ورمي الفضلات المنزلية في كل جهة، هي حرب على البيئة وعلى صحة الإنسان وعلى الموروث الثقافي المشبع بقيم الإسلام الداعية إلى الصلاح و الخير وشكر النعم و النهي عن أعمال الإفساد في الأرض بعد إصلاحها، وكل تلك القضايا هي موضوعات يمكن أن تكون إشكاليات للبحث الاجتماعي البيئي، يفحصها و يكشف حقيقتها و يرسم لها الاستراتيجيات التي تقومها و تجعلها

عاملة باتجاه تحسين علاقة التوازن بين المجتمع و البيئة، و ثم بين المؤسسات الرسمية و البيئة.

كما أن وفرة الموارد المائية لا تتعدى (2م383) لكل ساكن سنويا، وهو وضع يرتب الجزائر مع البلدان التي تقع تحت الندرة في وفرة المياه المحدد دوليا بـ (3م1000) سنويا لكل ساكن ونسبة التسربات في القنوات بلغت (50%)، أما نسبة تنقية المياه فتكاد تكون معدومة، مع الإشارة أن معدل الوفرة متوقع أن ينخفض في أفق (2020) مع بلوغ عدد السكان (44) مليون نسمة لتصير (3م 261) سنويا لكل ساكن، وبالإضافة إلى الأسباب المناخية لهذه الندرة فإن الاستعمال المفرط للماء و تبذيره يبقى من أهم العوامل<sup>(34)</sup>، وتظهر تلك الأرقام خطورة الوضع ، فمن جهة لا يستخدم الماء بكيفية عقلانية إذ يعتبر استهلاكه تبذيرا كبيرا، وفي الجهة الأخرى لا تجد شبكات الماء الشروب العناية التقنية المطلوبة، وتقل مشاريع حفظ الماء من خلال السدود و الأحواض الطبيعية، و الواضح أن العناية بالماء و المحافظة عليه مسألة تحتاج إلى ترشيد الاستهلاك لهذه المادة الحيوية و ترقية ثقافة بيئية ملائمة، ولذلك فتجاوز هذا الوضع يقتضي استراتيجيات

إرشادية للإنسان وفي الوقت ذاته إلى تفعيل آليات صارمة للضبط الاجتماعي، وتكنولوجيا متطورة للقيام بأعمال الاستغلال والصيانة المطلوبة لشبكات توصيل الماء وسواها من المعدات والتجهيزات، وهو ما يتطلب بدوره كوادراً مؤهلة و مدربة.

فقد كشفت وزارة الموارد المائية أن معظم أنابيب صرف المياه و أنابيب نقل المياه الصالحة للشرب لا تتطابق مع المعايير العالمية مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمراض المتنتقلة عن طريق المياه، فخلال فترة (93-96) ارتفعت من (28.5%) إلى (35.40%) لكل (100000) نسمة، و يعتبر مرض التيفوئيد أكثر انتشاراً حيث يمثل (44%) إلى (47% ) من مجموع تلك الأمراض<sup>(35)</sup>.

و هذه مشكلة بيئية و صحية في نفس الوقت فعدم معالجة المياه و تصفيتها لا يتوقف أثره عند حدود تلويث الماء بل يتعداه إلى تهديد صحة الإنسان، ولذلك تصير البيئة قضية عمومية، و تصير الصحة أيضاً قضية بيئية، وهذه المعادلة تمثل تحدياً بيئياً حقيقياً في الجزائر لازالت الجهود التي تبذل غير كافية لتجاوز مخاطر تلوث الماء، و ضعف أنظمة تصفيته و تنقيته.

و على العموم فإن البيئة لم تجد في الجزائر الاهتمام المبكر، واتخذت في البداية بعض الإجراءات و العمليات المحدودة لحماية الممتلكات البيئية من غير مراعاة لمنظور التنمية المستدامة للحد من المخاطر المتنامية، ودون الملائمة للمتطلبات الاقتصادية و الشروط البيئية لترشيد استغلال البيئة مع المحافظة على النظم البيئية لضمان استمرارها.

ويعتبر التأخر في بناء إستراتيجية تنموية راشدة تستدخل الأبعاد البيئية المتعلقة بالمياه والغطاء النباتي و الحيواني و الوسط البحري و الغلاف الجوي و التربة والتصحر... إلخ، من الأسباب التي أدت إلى تدهور البيئة في الجزائر<sup>(36)</sup>، و يمكن اعتبار الثمانينات بداية الاهتمام بقضايا البيئة مع صدور قرار حماية البيئة في سنة (1983) و بعد سنوات صدر قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة (2003)، وهو ثمرة جهود ترتبت عن مشاركة الجزائر في العديد من المحافل الدولية، منها اتفاقية "استكهولم"، واتفاقية "ريودي جانيرو"، وقد تضمن القانون مبادئ و أهداف توجب حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و نص على ترقية تنمية وطنية مستدامة من خلال تحسين شروط المعيشة و نوعية الحياة، وكذا السعي لتأمين إطار

معيشي صحي، و الوقاية من أخطار التلوث و الأخطار البيئية، وتطوير الاستخدام الإيكولوجي الراشد لموارد الطبيعة بأدوات تكنولوجيا أكثر نقاء و تنشيط دور الإعلام و التحسيس، و العمل على إشراك كافة فئات المجتمع في تدابير حماية البيئة، وهكذا و استكمالاً لمشروع حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لسنة (2003)، ولاستدراك النقائص المسجلة طرحت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة مشروع تهيئة إقليم الجزائر لآفاق (2020).

ويعتبر موضوع البيئة في السنوات الأخيرة في بؤرة الانشغال الرسمي و يجري العمل على تأمين استخدام مدروس للموارد الطبيعية، والحفاظ على الأنظمة البيئية و ترشيد الآليات الفنية و القانونية لبلوغ تلك الأهداف، وهي جهود دفعت باتجاهات شجعت على استنهاض الوعي المدني الذي عكسته العديد من الجمعيات التي تجندت للدفاع عن البيئة و نظافة المحيط، وهي الجمعيات التي دلت على الاستشعار الشعبي لمخاطر تدهور البيئة على حياة الإنسان و المجتمع، ورغم محدودية مردودها فإنها تمثل البداية الأهم في إدارة المسألة البيئية في

الجزائر من حيث أن انتقالها إلى المواطن هو ضمان لنجاح أي خطة رسمية في هذا المجال.

\*التصحّر في الجزائر كتحدّي بيئي كاسح

لقد بات التصحر يمثل تهديدا حقيقيا للمجال السهبي الواسع وهو المنطقة الرعوية العالية الجودة للبلاد، وقد أوضحت الصور الملتقطة



بالأقمار الصناعية أن (13821179هـ) أي (69%) من مساحة السهوب مهددة بالتصحر، ذلك لتأثير عدة عوامل كالجفاف و الأنشطة البشرية، ثم إن هذه المنطقة لا تتحمل أكثر من (04) ملايين رأس من الغنم لكنه يزيد عن ذلك إلى (10) ملايين رأس (37).

إن ظاهرة التصحر ليست ظاهرة طبيعية تتوقف حدودها في مستوى الجغرافيا و الغطاء النباتي أو سواه من عناصر النظام البيئي الطبيعي، لكنها ظاهرة معقدة في مستوى الحياة الاجتماعية و الثقافية التي أقامها الإنسان في المجال السهبي بصفة عامة، وارتبطت أنماط حياته بها حتى صارت وجها من وجوها يعكسها في أشكال من التصرف الفردي أو الجماعي وينفعل بها في علاقة جدلية تشكلت في معرض التاريخ و عرفت خصائص امتزجت فيها الطبيعة و الإنسان و الثقافة و التاريخ، ومن هنا فإن انحصار الغطاء النباتي بتأثير الإنسان، ويقوض طابع الاتزان الذي كان سمة العلاقة بين الإنسان و الطبيعة، ويدفع إلى حركة هجرة نحو الشمال بشكل فردي أو جماعي الشيء الذي يولد ضغطا على البيئة في الأقاليم الشمالية و تحديات

لمؤسسة الخدمة العمومية وتركز سكاني حاد يدفع إلى تعقيد الحياة الاجتماعية و يوفر شروطيات للهامشية والطفيلية الاجتماعية.

ولذلك فإن تسليط الضوء على العوامل البشرية للتصحر و دراستها يساعد في حصر أبعاد الاستراتيجيات التي تتكفل بحماية البيئة السهبية من التلف و التراجع، والتي يأتي على رأسها الإنسان، و يظهر أن المسعى الذي يمكن لعلم اجتماع البيئة غير قاصر على وصف صورة التصحر في مجتمع السهوب، كما في تمثلات الأسرة و سائر الجماعات الاجتماعية الأخرى على اختلاف بنيتها ووظائفها، و قيمها و عاداتها و تقاليدها، إنما مطلوب أن يطمح إلى تفسير يجعل الممارسة العلمية أقرب من الواقعة، مما يمكن من استنباط إطار مفاهيمي و تفسيري صادر عن الواقعة المدروسة أي ضمن السياقات المجتمعية المحلية، وهذا المنحنى المنهجي استجابة لمقتضى العلم لا حاجة اجتماعية فقط بل و لضرورة منهجية يؤكد عليها التحليل الابستمولوجي للمنهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وبهذه الصورة فإن البحث السوسولوجي للبيئة لا يكون فعلا علميا حيا ديا أو معزولا، بل فعلا اجتماعيا ينفذ في مناحي الحياة

الاجتماعية، والثقافية، ويسري في مجمل أنشطتها باعتباره نشاطا اجتماعيا ذي هدف علمي مشروع.

وتبرز مشكلة التصحر باعتبارها قضية استعجالية، حيث تهدد مجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة في الجزائر مطلوب من التنظيمات الاجتماعية أن تكون نازمة لعلاقة مع المنطقة السهبية يحفظ لها قيمتها الاقتصادية والثقافية في الجزائر، ولا يهدد التصحر الأرض والنظام البيئي لها إنما يؤثر على نمط عيش الناس أيضا، وهو لا يعود إلى الجفاف فقط إنما إلى تحميل الإنسان تلك المساحة ما لا تطيق كلاً، فهي لا تحمل أكثر من (04) ملايين رأسا لكنها حملت (10) ملايين رأساً<sup>(38)</sup>.

ولذلك يمثل التصحر مشكلة بيئية تهدد ما يقارب ثلاث ملايين يعيشون في المناطق السهبية، وتتجلى مظاهر هذه المشكلة في تدهور الغابات، وبيئة مناطق البادية والأراضي الزراعية، وانجراف التربة وزحف الرمال<sup>(39)</sup>، وبصرف النظر عن عوامل التصحر الطبيعية، فإن الإنسان يظل المسؤول والمتأثر بنتائج ما يلحق بالبيئة من مظاهر تلك المشكلة، فالحياة الثقافية لسكان المنطقة السهبية ومستوى معيشتهم كلها تتغير،

وعليه فإنها مجال للدراسة الاجتماعية التي يكون علم اجتماع البيئة مدعو للقيام فيها بدور أكاديمي اجتماعي.

ومن المشكلات البيئية للمناطق الحضرية و الأنشطة الصناعية، فالمجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية، وبتزايد التخصص المهني الناجم عن تقسيم العمل، وفي الجزائر يوجد توسع عمراني فوضوي وغير مدروس وعليه فإن النمو الديمغرافي وتغير نمط الاستهلاك من العوامل المباشرة لتدهور التدريجي للإطار المعيشي الذي من بينه:

- تلوث الهواء: حتى انه يمكنه مشاهدته بالعين المجردة في بعض الأحياء في المدن و التجمعات الحضرية نتيجة حركة المرور، ومصادر منزلية، وتدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية وعن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق، وهو ما يؤثر على الصحة خصوصا لدى الأطفال لأنهم أكثر حساسية لامتنصاص أجسامهم للملوثات بسرعة، وكذا المصابين بالأمراض المزمنة و كبار السن.

النفايات: إن معظم النفايات و حتى المسموح بها من البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة، خاصة المنزلية، ولذلك فهي تمثل مصدرا لتلوث البيئة، فهي من طبيعة سمية ومشوهة لجمال المنظر

الطبيعي والجزائري ينتج يوميا ما يعادل (0.5 كلغ) من النفايات الحضرية وتصل هذه النسبة إلى (1.2 كلغ) في كبرى المدن بالإضافة إلى تصرفات المواطن اللامسؤولة، كذلك فإن تسيير النفايات يعرف نقائص كضعف إعلام وتحسيس المستهلك، وکانعدام فرز النفايات في مصدرها، وانعدام المزابل الخاضعة للمراقبة.

## 2. تجربة تعليم علم الاجتماع في الجزائر

علم الاجتماع في الجزائر يستوجب ومن لحظة النشأة في المؤسسة الجامعية أن ينظر ليس فقط في الأدب السوسيولوجي العالمي، إنما في عوامل الارتباط بالواقع المجتمعي-الثقافي باعتباره واقعا متحركا أبدا بفعل متغيرات الزمان والمكان وضغوطات الداخل ولرهاناته وتحديات البيئة التعليمية والمعرفية العالمية.

ومن ثم فدراسة الأدب السوسيولوجي قبل تدريسه تحتم قراءة إبيستيمولوجية وهو ما يعني تعميق ممارسة ديداكتيكية نقدية من جميع وجوه النقد و بلا تشيع لمنهج ما على حساب آخر إلا لضرورة تقانونية ملزمة، بهدف رئيس هو إشباع الدرس السوسيولوجي الجامعي معرفيا من غير تلقين تبجيلي لمدرسة سوسيولوجية ما أو تحزب لفكرتها التي نهضت عنها، وأما الارتباط بقضايا المجتمع الجزائري فهي المطلب الذي من شأنه أن يؤسس لعلم اجتماعي براغماتي يخدم الأهداف الكبرى لمشروع التنمية الشامل وهذا يستدعي التحرك على مستويين:

"الأول: هو العلاقة مع المؤسسة الأكاديمية، وهو هنا مجموعة من المسارات المعرفية التكوينية المرتبطة بالدولة كجهاز رسمي. والثاني: يتمثل في علاقته بالمجتمع وقضاياه الحقيقية التي تشكل الأطر ذات الأحقية بالممارسة السوسيولوجية سواء كانت فعلا تنظيريا أو تحقيقا واستقصاء حقليا(40).

ولأن العلم الاجتماعي في الجزائر لا يمكن فهمه إلا ضمن أطره التاريخية و السياسية، وجب الإشارة إلى الموروث الأكاديمي

الاستعماري و إلى فلسفة النخبة السياسية الجزائرية ومشاريعها المتتابعة بعد الاستقلال، وفحص تلك العلاقة بين هذا العلم والمشروع السياسي للدولة يبيّن أنها لم تكن على الدوام بنفس الخصائص ولا بنفس المقدار من الاهتمام والرعاية، إذ بدت هيمنة العامل السياسي قوية خصوصا في السبعينات في حين تميزت المرحلة الأولى من الاستقلال بامتداد الظاهرة الكولونيالية على العمل الجامعي، ولم يشذ علم الاجتماع المدرسي في الجامعة، فقد اتسم في هذه المرحلة بالطابع المكتبي التنظيري من خلال المدرسة الدوركايمة غالبا، حتى إن مقررات علم الاجتماع ظلت تعالج مشكلة الاستعمار على أنها مسألة إنسانية وإنها من وسائل نشر الحضارة وهو ما رهن أي مقارنة سوسيولوجية ضمن التشريع الإيديولوجي الفرنسي والظاهرة الفرنكوفونية وجعلها بالتالي عاجزة على التكفل العلمي بالموضوع المجتمعي في الجزائر، وقد كتب محمد الجوهري موضحا: "...وضع أي شرط لنقاء الوعي - إحيائه بالمعنى العلمي النظري- يواجه عقبات أساسية في ميدان علم الاجتماع ويشبه "رونبيه كونج" (René Koenig) عالم الاجتماع الذي يحاول ذلك بشخص يغرق يحاول أن ينتشل نفسه من ظفائر شعره،

ولذلك نكشف أن الكاتب لا يقدم مادة علمية على الإطلاق، وإنما يصيغ في كلمات ما يفعله كل يوم كإنسان يعيش في مجتمع ويتعامل مع الناس، وليس هذا الكلام مما يمكن أن نسميه علماً<sup>(41)</sup>.

وإذا كان علم الاجتماع الكولونيالي موروث تاريخي، فإن قراءته بروح جديدة تحمل طموح تحقيق التنمية و مسح الدمار الذي أصاب الأرض و الثقافة و الإنسان مطلوب، لجعل الاستفادة منه أمراً ممكناً و إن في حدود ثقافية ثابتة الجدوى المنهجية ضمن منطق العلم وبعيدا عن الافتراضات الفلسفية و التأويلات الإيديولوجية، والمسعى التعليمي مسعى في أساسه تبيني، فهي الخطوة التي تستدعي إيضاحا في الدرس السوسيولوجي يقوم على الاختزال الإيديولوجي و بأقل من ذلك على الإيضاح التعليمي المركز.

وليس انقسام علم الاجتماع الغربي إلى ماركسي- و ليبرالي سوى تأكيد على طابعه الإشكالي، إذ حسب ما ذهب إليه "جولدنر" و غيره فإن أغلب النظريات في علم الاجتماع ذات طابع فلسفي، بمعنى أنها ليست إلا تبريرات عقلية لبعض الفروض الخلقية التي يقتنع بها الباحث<sup>(42)</sup>.



وهكذا لما جاءت الفترة الأولى لتدريس علم الاجتماع حاملة للمضمون الغربي وعلى الخصوص الفرنسي للعلم الاجتماعي، خلت الفائدة العملية من الدراسات الاجتماعية التي كرس علم الاجتماع المكتبي في الغالب إلا لهدف معرفي في ذاته.

بينما تميزت الفترة (1971-1979) بهيمنة خطاب إيديولوجي شعبي وصور علم الاجتماع كعلم تحرري يعمل على كسر قيود التبعية و الهيمنة وعلى تحقيق النمو، أي اعتبر علما في خدمة قضايا ومصالح و اهتمامات الطبقات الكادحة، هكذا كان تصور السلطة السياسية ومن كان وراء إصلاح التعليم العالي حينها<sup>(43)</sup>.

ويتضح أن علم الاجتماع أخذ على عاتقه في هذه المرحلة الخط الإيديولوجي الاشتراكي، وهي خطوة تمثل من الناحية السياسية اختيارا في مقابل الظاهرة الكولونيالية، كفكرة وكتقافة وكلغة لذلك ففي هذه المرحلة تحركت سياسة التعريب وكذلك فعلم الاجتماع لم يشذ عن السياق العام للظروف التي ميزت الواقع الاجتماعي الجزائري، حيث كان جزءا من النشاط الاجتماعي-السياسي في المجال البيداغوجي والبحث العلمي بالجامعة أين شاعت الأمبريقية لتمكين

الطلاب من فنيات البحث على الميدان في الغالب، وهو ما يظهر حاجة الأيديولوجية الحاكمة إلى هذا النوع من علم الاجتماع .

أما بعد (1979) فإن أحداثا كبرى عرفها المجتمع الجزائري خصوصا تلك المرتبطة بالانتقال من الأحادية السياسية إلى التعددية التي شرعها دستور (1989)، وهو الانتقال الذي سبب العديد من الأحداث و بدل تحقيق أخلقة سياسية من خلال الحوار السياسي الحضاري شاع الخلاف و احتدم حتى صار يحتكم إلى السلاح وهو ما هز البناء الاجتماعي ومؤسسات الدولة، وكان للبيئة نصيبها من الأذى والدمار، ولا يزال موضوع التعددية السياسية كظاهرة سياسية وقانونية معقدة بحاجة إلى دراسات سوسيولوجية معمقة.

غير أن المتتبع لمسيرة علم الاجتماع في الجزائر يكشف أنه انتقل من النمو السريع للتحقيقات السوسيولوجية التي ميزت مرحلة تبعية البحث الجامعي في إطار خطاب سياسي و إيديولوجي قائم على تكفل الدولة بإنجاز مشروع بناء وطني، وانتقل البحث السوسيولوجي إلى مرحلة الممارسة القائمة على التفكير حول الشروط الإستيمولوجية لوضع أسس تقاليد سوسيولوجية<sup>(44)</sup>.

وتمثل مرحلة التفكير الإبتيمولوجي في الممارسة السوسيولوجية المناسبة يقظة علمية مميزة لتأسيس علم اجتماع نقدي بما يحمله من استبعاد للدوغماتية، وتبني مواقف نقدية صارمة تجاه الممارسة العلمية، وتجاه السلطة حين دراسة المجتمع ومؤسساته، وفي ظل هذه التوجهات يمكن الحديث عن علم اجتماع متجدد إن في استيعابه لمتغيرات الواقع الاجتماعي وإن في استدخال عناصر القوة التي تحتاجها الممارسة العلمية السوسيولوجية في المستويين المعرفي والمنهجي.

إن علم الاجتماع في هذه المرحلة يمر بحالة بحث عن هوية تتجاوز ما اتسم به الموقف الرسمي منه الانتقاص من قيمته، وتجاهل الدور الذي يمكن أن يسهم به في التأثير على التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية الجارية أو محاولة جعله في خدمة النخبة الحاكمة في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمطلوب من دوائر تدريس علم الاجتماع أن تدعم تفعيل الدراسات الاجتماعية ذات الصلة الحقيقية بمشكلات المجتمع، وأن تعتمد إلى تدريس فعال نشط متفتح بالآن ذاته على النظرية والوقائع الاجتماعية الوطنية في أبعادها الداخلية والإقليمية و الدولية، وذلك وفق آليات الشراكة والتعاون مع

كافة القطاعات المعنية، هذا الذي من شأنه العمل على ميلاد علم اجتماع من طابع تطبيقي - تفاعلي ينحكم إلى منطق حيوي متفتح ينهض من كل نظرية وأي تقنية يثبت نفعها وتؤكد صوابيتها العلمية، ومعنى ذلك أن علم الاجتماع مطلوب منه أن يقدم نفسه كعلم طلائعي كالجامعة التي هي الأخرى مدعوة إلى ممارسة دور طلائعي في مجال القيادة الفكرية للتغيير الاجتماعي الثقافي.

### 3. حدود الدراسات الاجتماعية للبيئة في الجزائر

إن الحدود المرغوب بلوغها هي تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، وفي هذه المعادلة فإن علم الاجتماع البيئي يمكنه أن يسهم في البحث عن استراتيجيات للتوازن بين المتغيرين، وهو في ذلك إنما يقدم للمجتمع خدمة تعمل على حفظ خيارات البيئة للأجيال التي من حقها أن تتمتع بها، و يكن لهذا الدور العلمي الاجتماعي كبير الأثر على الإنسان و البيئة معا، كما كان في عهد ماضي أين كان الإنسان الجزائري يعيش من أرضه، ويرعاها بالعمل، ويتعهد بها بالخدمة وهو ما

ترك تراثا وطنيا غنيا في فنون الفلاحة وفي النشاطات الأخرى المرتبطة بها وهي التي كسبها بالمران والخبرة، وهو ما مكنتها وقتئذ من صيانة مصادر الطبيعة وإشباع حاجات الإنسان على الأقل للحياة، والملاحظ أن الغطاء النباتي المثمر الموروث يعكس علاقة الأسلاف الحميمة بيئتهم وارتباطهم بها وشغفهم بالسهر على خدمتها، فقد كانت بيئة قوتهم ومصدر بقائهم، لذلك تجد أنهم حاربوا لأجلها وقادوا ثورات رفضا للاستيلاء عليها لما وطأت أقدام المستعمر الفرنسي الجزائر.

وثابت أن الثقافة الجزائرية هي بالأصل ثقافة حب الأرض التي صارت في رتبة الشرف والعرض في العرف الشعبي، ويعني ذلك أن الجزائري وقتئذ جزء من المخطط الطبيعي أو من الطبيعة ذاتها لا مجرد سيد عليها، لكن ما هي العوامل التي خلخلت هذه العلاقة التاريخية؟ و هذا التساؤل جدير بالبحث العلمي الذي يمكن أن يذهب في أبعاد كبرى تلت حركة المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وسياسات الدولة الجزائرية الفتية فمئذ (1962) إلى يومنا هذا مرحلة حبلى بالأحداث والأنشطة بإخفاقاتها و نجاحاتها، فتوسع المدن على حساب الأرض

الزراعية والنمو الديموغرافي ونهم الاستغلال اللاواعي للطبيعة وهو الذي لا يزال سائدا بصورة ظاهرة وخفية، كلها قضايا تحتاج إلى فحص علمي دقيق، لتجنب البيئة مخاطر السلوك الإنساني الراعن أو الجشع أو اللامبالي، وتجنب الإنسان ما ينعكس على البيئة من ضرر في آنه ومآله، وهو مقصد رئيس للتنمية المستدامة باعتبار أنها " حق الجيل الحاضر في التمتع و استغلال الثروات الطبيعية دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الثروات.

إن مفهوم التنمية المستدامة يوازن بين أمرين اثنين هما:  
التنمية: وهي استخدام مصادر الأرض لتحسين حياة الإنسان وتأمين احتياجاته خاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم.  
المحافظة: وهي الاعتناء بالأرض لتأمين احتياجات الحاضر و المستقبل.  
ومن هنا فإن بحث ظاهرة البيئية في الجزائر باعتبارها ظاهرة اجتماعية ثقافية معقدة من شأنه أن يجلي ما يتعلق بها، لأنها قضية إنسان ومسؤولية مجتمع، ويساعد على رسم استراتيجيات للتنمية المستدامة مع المحافظة على البيئة وهو ما يتحقق من تكريس المبادئ والسلوكيات الآتية:

إن الجنس البشري جزء من الطبيعة.

الكفاءة البيئية، وتعني عملا أكثر، واستخداما أقل للمصادر، وإنتاج فضلات أقل، وهذا يتضمن تطوير تكنولوجيات ذات إنتاجية أفضل، وتأثير أقل سلبية في البيئة.

تحقيق الكفاية للجميع.

التركيز على التكلفة البيئية في أي مشروع اقتصادي "تقييم الأثر البيئي" (45).

هكذا فإن العلم الاجتماعي للبيئة ينفذ إلى مناقشة حيوية للإنسان ليتبين منظور المجتمع بكل فئاته إلى البيئة، ويتدخل في رسم الاستراتيجيات التربوية والإعلامية وغيرها، ما من شأنه أن يسهم في تصويب نظرة الفاعلين الاجتماعيين إلى البيئة و بالتالي جعل السلوك البيئي للإنسان يصب في هدف التنمية المستدامة ذاتها، وهو لكي يستطيع القيام بهذا الدور الاجتماعي يحتاج إلى أن يدخل كمنشأ اجتماعي علمي إلى الحياة الاجتماعية، يصف و يحلل و يفسر و يبني المعرفة السوسولوجية للبيئة آخذا بنتائج علوم البيئة و بنتائج دراسات اثنوغرافية لثقافة المجتمع.

ولذلك فإن التربية البيئية والإعلامية مجالان شديدي التأثير في الوعي البيئي و يمكن من خلالهما بلوغ نتائج مفيدة للإنسان و البيئة و تجعل من العلاقة بينهما علاقة نافعة و طبيعية.

ففي شأن التربية البيئية وفي مؤتمر باريس المنعقد في (1987) للأمم المتحدة، عرفت التربية البيئية بأن: "العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة، والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات المناسبة لحل المشكلات المعاصرة و العمل على منع ظهور مشكلات جديدة"<sup>(46)</sup>.

وفي هذا العمل التربوي أهمية كبيرة تتمثل في تكوين المواطن الواعي بضرورة رعاية البيئة التي يعيش فيها و درأ ما من شأنه أن يلحق بها من مخاطر، غير أن المنهاج التربوي والمضامين التعليمية ذات الصلة بتعليم التربية البيئية ليست من طابع سكوني جامد وهو ما يستوجب قراءة سوسولوجية دينامية لها تقوم على دراسات علمية للسلوك البيئي والثقافة الموجهة له، ولعلم اجتماع البيئة في هذا المسعى دور لا يزال لم ينطلق بوضوح إذ البحوث السوسولوجية التي أجريت في الجامعة الجزائرية قليلة وكانت بحوث تخرج خالية من الأهداف



التطبيقية، ولذلك فإن تشجيع البحث التطبيقي من شأنه أن يساهم لا في بناء معرفة سوسولوجية تنهض من الخصائص الاجتماعية والثقافية المحلية بل في استدخال نتائج تلك البحوث في العملية التعليمية للتربية البيئية في صورة دروس أو ندوات أو محاضرات تحسيسية أو سواها، وبالأدوات والوسائل المناسبة ديداكتيكيا، وهذا يقتضي من الناحية الفنية عملا على مستوى مجموعة من المجالات، كإعداد المكونين أين يدرج علم اجتماع البيئة إن في مرحلة التكوين الأولى أو التكوين أثناء الخدمة، وكاستدخال أدق نتائج البحث العلمي السوسولوجي للبيئة في دورات مراجعة وتحيين المناهج التعليمية.

إن تعزيز مبدأ الشراكة بين الجامعة والمدرسة، وتثمين نتائج البحوث العلمية وتحويل بعض منها إلى دائرة المعرفة المدرسية هو نوع من التعليم بالحياة يستهدف حياة أفضل في علاقة منسجمة بين الإنسان وبيئته، تتسم بالصحة والتكامل وتحقيق المنافع، وهو ما يمكن أن يكرس ثقافة بيئية سوية، ويعمل على تنضيج الوعي البيئي وانتشاره من خلال العملية التعليمية المدرسية بوصفها عملية اجتماعية، إذ يكون نواتها

مجتمع حجرة الدرس، ومجتمع المدرسة ومن خلالهما المجتمع بأسره وإن بالتدرّج وبخطوات بطيئة.

هكذا فإن علم اجتماع البيئة يتحول إلى دائرة العمل و الإنجاز بدل أن ينحسب في دوائر النقل و التبليغ للمعارف السوسيو-بيئية التي صيغت في بيئات أخرى استجابة لحاجاتها المتميزة المحكومة بالزمان و المكان، وهذا يعني أن يتحول البحث الاجتماعي إلى نشاط اجتماعي حيوي مبتعدا بالتدرّج عما درج عيه الدرس الجامعي والبحث الأكاديمي في الجامعة الجزائرية، ويمكن للمرونة التي يتيحها نظام (ل.م.د) أن تدفع إلى إعداد عروض تكوين تستدخل عناصر الإبداع و التطوير في هذا الشأن، فإعداد الخريجين في تخصص علم اجتماع البيئة مطلوب منه في المدى المنظور أن يتجاوز عمليات التكوين التي هي من قبيل التثقيف العلمي إلى مستوى آخر يجعل منهم فاعلين علميين في جهود البحث وجمع البيانات و القيام بدور التوعية العامة عبر الوسائط المتاحة في المجتمع المدني وفي المؤسسات الرسمية، وفي هذا ما يعني أن يتحولوا إلى ممارسين في النشاط الاجتماعي البيئي النظامي واللائق من خلال الهياكل القائمة والمحتملة الإنشاء، وفي الفرص

المتاحة أو الممكنة الإتاحة، وبهذا تصير التربية البيئية أكثر من معلومات تلقن في درس أو تعرض في محاضرة عامة إنما وكما أشارت إليها ندوة "بلغراد" في (1975) بأنها "نمط من التربية يهدف إلى تكوين جيل واع ومهتم بالبيئة، وبالمشكلات المرتبطة بها، ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالالتزام، يتيح له أن يمارس فرديا وجماعيا حل المشكلات القائمة"<sup>(47)</sup>.

إن معرفة البيئة من مدخل اجتماعي، هو مقارنة تجعل من السلوك الإنساني و الثقافة والقيم والعادات والمنهجيات العرفية زاوية الرؤية والبحث، وهو ما يساعدنا على بناء معرفة علمية سوسولوجية صالحة في إثراء الدرس البيئي في مستويات المعرفة والانفعال والسلوك من جهة ويساعد في تخطيط وتنظيم تعليم مناسب وحاضن لقضايا البيئة من جهة أخرى، ولئن كان بلوغ هكذا أهداف ممكنا، فإن صانع القرار في جميع المستويات وحده قادر على تأسيس المبادأة ومتابعتها ضمن شريطيات جامعة للفعل الأكاديمي التعليمي والبحثي والعملية التعليمية في حدودها المدرسية النظامية، وحدودها الاجتماعية الشاملة، وقد أخذت التربية البيئة اهتماما كبيرا منذ السبعينات من

القرن العشرين نتيجة الوعي بالمشكلات البيئية الكبرى التي تمس بقوة نوعية الحياة البشرية مهددة مستقبل الأجيال مثل الانفجار السكاني، والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، حيث سارعت الدول لتنظيم شأن التربية البيئية سيما بعد اعتراف مؤتمر الأمم للبيئة البشرية المنعقد في استكهولم بالسويد عام (1972) بأهمية دورها في المحافظة على البيئة، ولذلك أصدرت توصية تحمل رقم (96) تدعو اليونسكو إلى تحديد خمسة أهداف التربية البيئية ترعاها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة هي:

تشجيع تبادل الأفكار و المعلومات و الخبرات المتعلقة بالتربية البيئية بين الدول.

تشجيع تطوير نشاطات البحث المعززة لأهداف التربية البيئية ومادتها وأساليبها وتنسيق تلك الأنشطة.

تشجيع تطوير مناهج تعليمية، وبرامج في ميدان التربية و تطويرها.  
تشجيع تدريب المسؤولين وقادة التربية كالمخططين والباحثين والإداريين التربويين.

توفير المعونة الفنية للدول الأعضاء لتطوير برامج في التربية البيئية<sup>(48)</sup>.

وفيما يتعلق بأنشطة البحث فإن الجامعة الجزائرية تتوفر على إمكانات المساهمة في تطوير تعليم التربية البيئية، من خلال الآليات المناسبة، فبالإمكان إنشاء فرق بحث ومخابر في دراسات علم اجتماع البيئة تحشد فيها القوى وتحرك فيها جميع الإمكانيات والموارد المتاحة بهدف المتابعة العلمية للأنشطة البيئية للإنسان وتقومها وترشيدها بناء على نتائج العلم، وتجميع خلاصات الأبحاث ضمن بنك وطني للمعلومات التي يمكن استثمارها في تطوير برامج للتربية البيئية، ويعتبر التعاون المنظم مع القطاعات والمؤسسات الاجتماعية المعنية عامل نجاح لا يجب إغفاله، ثم تطوير العمل مع دول وجهات دولية مختصة لكسب الخبرة منها وتبادل التجارب في إطار نشاطات البحث العلمي ترقية وتعليمية وتعليم التربية البيئية في المستوى المؤسساتي، وفي المستوى الاجتماعي و اللانظامي.

ويعتبر الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة مجال واسع للعمل المشترك والتعاون بين الباحثين والإعلاميين، وهو فوق أنه يجعل دور وسائل الإعلام فعالا في تنمية الوعي بأهمية ترشيد الاستخدام العقلاني للبيئة المحافظة على الموارد، وانسجام دورة الحياة، ورغم أن هذا الدور

يسجل حضوره في الإذاعة والتلفزيون، وفي الصحافة، لكن لا يزال بحاجة إلى تقوية إن في مستوى المادة الإعلامية البيئية أو في مستوى التقديم، وهو ما يعني ضرورة أن توظف وسائل الإعلام من قبل مؤهلين ووفق فلسفة جديدة تجعل من الاستعانة بالبحث العلمي أولوية في إعداد برامج وفي تقديمها.

ويعتبر التوسع في استخدام وسائل الإعلام وتنوعها لتشمل الصحف والكتب والمطويات والملصقات والنشرية، والراديو والتلفزيون والفيديو والسينما والإنترنت، وكذا إحداث مناسبات كالمعارض والمسابقات والملتقيات والندوات، وهكذا وعلى المستوى المحلي يمكن استحداث ندوة لأحسن بحث في علم اجتماع البيئة وحشد أهل الاختصاص لتأطيرها بالنقاش العلمي المثري، شروط من شأنها أن تجعل الإعلام والعلم الاجتماعي في خدمة البيئة، وفي هذا السياق يشير "عصام نور" موضحاً أن الإعلام البيئي يهدف إلى تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة وكذا إلى دفع السلوكات السلبية إلى التراجع وذلك من خلال إيضاح مظاهر الإساءة إلى البيئة، وبيان ما

يلحق بها من ضرر جراء التدابير والقرارات التي تؤثر سلبا على البيئة<sup>(49)</sup>.

ومن مهام الإعلام التنوير للرأي العام وتجنيد الناس لحماية البيئة، وهي المهمة التي تقضي أن يقوم الإعلام على العلم ويعتمد حقائقه ونتائج البحوث لضبط المضامين العلمية للرسالة الإعلامية التي مطلوب منها أن تتعدى وصف الأحداث والأنشطة البيئية تغطية إخبارية حيادية، إنما المساهمة في إثارة القضايا وتشخيصها والمساهمة بطرح اقتراحات يكون من شأنها ترقية الثقافة البيئية لدى المواطنين وفي الوقت ذاته تحريك السياسات البيئية وما يستصحبها من إجراءات في كافة المستويات الرسمية.

في الشأن البيئي يتولى الإعلام إيصال المعلومة البيئية الصحيحة إلى جميع فئات المجتمع لما في ذلك من أهمية في تشكيل الوعي البيئي العلمي وتنمية الثقافة البيئية، وفي سياق هذه المهمة فإن البحوث السوسولوجية للبيئة يمكن أن تكون نتاجها مادة للإعلام عبر الوسائط المتاحة في المستوى الوطني أو المحلي، فأن يتولى الإعلام العارفون المتخصصون بالبيئة يعطي العملية الإعلامية فعالية تجعل من

الأثر المرغوب تحقيقه في المتلقي أمرا قريب المنال، ومن الاستراتيجيات الإعلامية الممكنة التحريك على مستوى الإذاعة المحلية في الجزائر رصد مناقشات بحوث التخرج، وبثها من خلال برامج تتكفل بها، تتجاوز الجانب الإخباري إلى العمل النقدي العلمي الامبريقي والمكتبي، والأهم في العملية الإعلامية ها هنا هو كشف الواقع البيئي المحلي وبناء المعرفة العلمية السوسولوجية لتكون مادة الإثارة و محتوى الرسالة الإعلامية باعتبارها معلومة بيئية، وإما إلحاق الأهداف المصاحبة فشان يتطلب تجاوز السياسة الإعلامية والسياسة البيئية في مساق مشترك.

إن المهم في نجاح دور الدراسة السوسولوجية للبيئة هو تعضيد علميتها وتشجيع الباحثين الجادين، خصوصا أولئك الذين يأخذون على عاتقهم بلوغ أهداف البحوث التفاعلية ذات الطابع التطبيقي، من غير أن يفهم أن البحوث الأكاديمية النظرية غير ذات جدوى، وهناك عامل يساهم في ترقية العمل الإعلامي البيئي هو حرية التعبير، فهو الشرط الذي من شأنه ليس فقط تعرية الممارسات العدائية وآثارها على ظواهر الانحدار البيئي إنما إثارة موضوعات حقيقية



للبحث السوسيولوجي فهذا ما يدعو إلى العمل التشاركي بين المؤسسة الإعلامية والمؤسسة الأكاديمية.

إن هكذا إعلام بيئي يهدف إلى تقديم رسالة مقنعة ومؤثرة وقادرة على حشد الجماهير وتحريكها في اتجاه الحفاظ على البيئة، والتصدي لأي اعتداء أو تلويث لها، وهذا باعتماد الرسالة الإعلامية على تقديم المعلومة العلمية الموثوقة<sup>(50)</sup>.



رابعاً : نحو مقارنة سوسولوجية

للبيئة في الجزائر

(المعوقات والإمكان)



في إطار الدور الاجتماعي الطلائعي لعلم الاجتماع والجامعة الجزائرية يأتي التفتح على المحيط وعلى قضايا المجتمع ك مجال للتأطير الجامعي، إن في مستوى التكوين أو في مستوى اهتمامات البحث الاجتماعي ومن ثم فإن إعداد عروض لتكوين لاختصاص اجتماع البيئة، وهي تجربة تعكس اهتمام المؤسسة الجامعية بالظاهرة الاجتماعية والثقافية للبيئة في الجزائر، واهتمام لم يكن له السبق المطلوب لعوامل تتعلق بالموقف الرسمي من علم الاجتماع والعلوم الإنسانية والاجتماعية و بموضع تعليم علم الاجتماع كنظام معرفي بالجامعة الجزائرية.

هكذا فقد ارتبطت التجربة بالتوجه الرسمي، حيث تؤكد ضرورة التنمية والبيئة في أي مشروع اجتماعي و بات واضحا أنه لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية في ظل التدهور الذي تعرفه البيئة، وصار مطلوباً التأسيس لثقافة بيئية قادرة على إشراك المواطن والمؤسسة الرسمية في حماية البيئة، وهو الموقف الذي يستدعي تناولاً من العلوم الإنسانية والاجتماعية، لاسيما بعد أن ظهرت التنمية وكذا البيئة على أنهما قضية إنسان ومجتمع وثقافة، في تمازج محكوم بالتلقائية والضرورة الحياتية.

ويمكن اعتبار الثمانينات مرحلة الإقلاع الفعلي للعناية بالبيئة من خلال سياسة وطنية وإجراءات وتدابير ذات صلة بها، ومثلت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة الجهود الأولى في هذا السياق، إلا أن التنسيق مع الهيئات الوطنية الأخرى ظل محدوداً في مستوى الأداء والإنجاز.

ولقد كان لما ثبت من أهمية دور الإنسان في استخدام البيئة لأغراض الحياة وفي الإساءة إليها جهلاً أو عمداء، ما أكد أن البحث السوسيوولوجي لموضوع البيئة ضرورة ليست فحسب منهجية ومعرفية بل اجتماعية أيضاً إذ صار مطلوباً أن ينخرط البحث السوسيوولوجي البيئي كنشاط اجتماعي يسهم في فهم المشكلات البيئية من تدخل يرتب الإنسان تصوراً وفعالاً وثقافة زاوية رؤياه للواقع البيئي المتحرك، وعليه فإن علم اجتماع البيئة المنشود في الجامعة الجزائرية يترتب عليه مهاماً أكاديمية ذات طابع اجتماعي شديد الارتباط بتحديات الظاهرة البيئية في الجزائر في مستويات التشخيص وفي الأبعاد الإستراتيجية التي تخطط لمستقبل العلاقة بين الإنسان والبيئة بصورة تجعلها متزنة أبداً قائمة على مفهوم الخدمة المتبادلة التي تنتهي إلى صالح الإنسان والمجتمع.

ولأن التجربة هي في مراحلها الأولى فإن تبلور هذا التخصص لا يزال بحاجة إلى انفتاح من قبل الأكاديميين وأهل الميدان في القطاعات المعنية، في المجالس التنفيذية الولائية وما يتبعها من مصالح في مستوى المجموعات المحلية بالإضافة إلى العمل المشترك في المستوى المركزي وما ينجر عنه من توجيهات أو تشريعات أو سواها من الإجراءات المتعلقة بموضوع البيئة في الجزائر.

وهكذا فإن علم اجتماع البيئة في الجزائر لا يزال يُراوح حدود المبادأة ولا يزال تعليمه قاصراً على تقديم التجربة الغربية إن في المحتويات المعرفية أو في المنهج، لذلك فإن آفاق البحث السوسولوجي للبيئة من المداخل الاجتماعية المناسبة واسعة طالما أن عددا من القضايا البيئية لم تحظَ بعد بدراسات كافية.

وحتى مع التركيز على التحقيقات السوسولوجية في أعمال سوسيوغرافية فإن فوائد يمكن جنيها في بناء معرفة سوسولوجية للظاهرة البيئية المحلية، وفي مستوى استخلاص النتائج والمواقف التي من شأنها المساعدة على رسم سياسات تنمية محلية أو وطنية وهي

الحلقة المفقودة في مسألة العلاقة بين البحث الجامعي والحاجات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية.

إن علم اجتماع البيئة -رغم جدّة التجربة- فتح المجال لاهتمام من نوعٍ آخر ليست الطبيعة هي مجاله إنّها الإنسان بما يحمله من قيم ورغبات تستوجب حسن استعمال الثروة الطبيعية، وتعديل السلوكات المرضية، ولذلك فإن بعض أبحاث التخرج وبتوجيه من المؤسسة الجامعية ركزت على الجوانب الثقافية وعلى الوعي البيئي ودور المؤسسات الاجتماعية والثقافية لأجل حماية البيئة في خطوة تبادر إلى التحسيس لإثارة الفاعلين والسعي إلى تشكيل ثقافة بيئية في المجتمع.

والتجربة تسوّغ لرقع واسعة للاجتهد في تكريس منهجيات بحث تستدمج عناصر عرفية ورمزية محلية المنشأ لشحذ الدراسة السوسولوجية للبيئة، وفي هذا العمل تصويب للأبحاث وتجنبها الاغتراب لتكون نشاطاً اجتماعياً طلائعياً مطلوباً، وليس بعيداً عن هذه الفئة متى ذهب إليه "لوثر جيولوك" و"جيمس بولوك"، وهما خبيران استقدمتهما الحكومة المصرية لتطوير الإدارة الحكومية، إذ يقران: « أنه إذا صحّ ما ذهبنا إليه في تلك العجالة القصيرة فإن



الثقافة الإسلامية تكون أبعد الأشياء عن إعاقه سير التقدم والتطور في النظم الحكومية، كما تكون أبعد من الطاعة العمياء أو التشبث بالتقاليد البالية، ذلك أن الثقافة الإسلامية تشجع الإنسان على استخدام عقله في تقدير مقتضيات العالم الحديث مع الاطمئنان إلى القيادة المسؤولة وتبادل الرأي والمشورة»<sup>(51)</sup>.

وليس في هذا الإقرار أكثر من خلاصة مؤدّاهما الإمكان على الأخذ بمنظور اجتماعي للظاهرة البيئية في الجزائر يستلهم من منابع الثقافة الإسلامية ومن المنهجيات الشعبية الدائرة في فلكها المقولات المناسبة، وكتلة مفاهيمية تستوعب الواقع البيئي الإنساني، فهماً وتحليلاً وتفسيراً، ويشكل هكذا المنزع بلورة لمقوم فاعل في مقارنة سوسولوجية للبيئة ذات علاقة بالسلوك الاجتماعي البيئي ممثلاً في أنماط التصرف الفردي والجمعي بمنظوماتها القيمية والرمزية الموجهة، ويعني ذلك أن نماذج التحليل والتفسير تصير تعبيرات عن السياق الاجتماعي الثقافي للسلوك البيئي، إذ مفهوم البيئة وطرائق التفاعل بها يذهب إلى الحياة الغذائية والتطبيبية واللباس والعمران والصنائع والحرف والتنظيمات الاجتماعية، فيصكها على نحو يحمل الطابع المميز للمجتمع من

خلال دمغات ثقافية معبرة عن النظرة الاجتماعية للبيئة في تطورها التاريخي الدائم بحسب متغيرات كل مرحلة، وهذا يوضح ليس فقط أهمية الثقافة البيئية في الحياة الاجتماعية إنما يجعل من الثقافة الاجتماعية للبيئة نموذجاً لأي وعي علمي أو فلسفي تنشده أي مقارنة اجتماعية من دراسة للبيئة، ميكروسكوبية أو ماكروسكوبية رغبة في ترشيد الفهم وإنضاج التفسير تمهيداً لاستراتيجيات تحمي البيئة وتقيها السلوك الإنساني الجانح أو الجاهل اللامبالي.

وفي هذا التوجه، ما يجد من توجس منهجي يبرره التأثير السلبي للأيدولوجية، حيث يذهب أحمد بوزيد إلى أن: «أزمة العلوم الإنسانية تتمثل في تأثرها السلبي بالأيدولوجيات، حيث انعكست الفروض والدعاوى السياسية والذاتية في النظريات السوسيولوجية وقامت محاولات لإكسابها ثوب العلمية.. تلعب الدوافع الذاتية والموجهة للدراسات والبحوث دوراً أساسياً في تحديد نظرة العلماء والباحثين واختيار موضوعات ومناهج وأساليب محددة في البحث والتحليل والتفسير»<sup>(52)</sup>.

ذلك لأنَّ البيئة كموضوع للبحث الاجتماعي ليست فقط مجموعة الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض التي يعيش عليها الإنسان..المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره(53).

بل أن المكون الرئيس هو الإنسان الذي يدخل في تفاعل مع تلك العناصر الطبيعية وفق درجة تطور عقله وتحوره، والمستوى الحضاري للجماعة الثقافية التي ينتسب إليها، فتصير البيئة هي هذا الكل المركب من المكونات الطبيعية المادية ومن المكونات الثقافية الاجتماعية ما يجعل براديجم السلسلة متحرك أبداً اعتباراً لدينامية الواقع الثقافي الاجتماعي الذي ينهض عنه أملاً في إعلاء مبدأ الواقعية الذي ينشده العلم بالمعنى الذي يتجاوز التشيئية الصرفة إلى فضاءات التأويل الممكنة بحثاً عن المعاني الاجتماعية البيئية، وهكذا مسعى هدف تقتضيه المقاربة السوسولوجية للبيئة باستمرار، ويستدعي الترقية والتمتين الاستيمولوجي اليقظ.

إن الحديث عن الثقافة البيئية للإشارة إلى ما خلصت إليه الأبحاث العلمية في الموضوع يمثل الوجه العلمي الذي يحتاج إلى نشر وتوزيع

على نطاق واسع في المجتمع ليصير ثقافة اجتماعية، وهو مطلب أي مقارنة سوسولوجية، إن في حصد النتائج أو تطبيقها على وجه صحيح لإحداث التغيير الاجتماعي الثقافي، ويعني ذلك أن المقاربة السوسولوجية أنظمة متكاملة تتضمن جوانب فكرية ومنهجية عملية ونظرية، وتلحق بها استراتيجيات التطبيق إذا اتخذت المقاربة مناحي التشوف والاستشراف، واتخذت المستقبل كهدف وعدته قوة، وهكذا فإن الثقافة الاجتماعية للبيئة تقوي العلاقة بينها وبين الثقافة العلمية للبيئة، ما من شأنه تعزيز نصيب العلمية في الثقافة الاجتماعية باستمرار، والنهوض بالفلكلور البيئي وترقيته، وهكذا تكون المقاربة السوسولوجية للبيئة عندئذ عملية دينامية تجعل من البيئة مجالاً لها يمتد إلى حلقات اجتماعية وتاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية.. الخ هي من نفس المجال، وتدور في فلكه في مدارات تقترب حيناً من المركز أو تباعد بحسب الزمان والمكان، كما أنها تتحسن باستمرار إن في التدابير المنهجية أو في خلاصة ما آلت إليه المعرفة السوسولوجية للبيئة، فتصير المقاربة السوسولوجية مداراً متحركاً لعلم ذي الصلة بموضوع البيئة وبالواقع الاجتماعي المحلي المتحرك، وفي هذا الهدف المزدوج لا

يكون الباحث الاجتماعي عنصراً حياً في الممارسة العلمية، بل فاعلاً ثقافياً طلائعياً يسهم في تشكيل الوعي بقضايا البيئة في المجتمع ويطور المنظور الشعبي ويعقلن السلوك البيئي انطلاقاً من الحاجة الداخلية واحترام نتائج البحث العلمي البيئي، لتصير الممارسة العلمية نوعاً من النشاط الاجتماعي الذي يسري في الوسط الاجتماعي العام، وهو ما من شأنه المساهمة في تحطيم أزمة التأخر العلمي، والاجتماعي في المسألة البيئية.

والملاحظ أن الأسس الاجتماعية للبيئة لم تنل حظها من الدراسة السوسولوجية، فهي لذلك الموضوع الذي يشكل مدارات المقاربة السوسولوجية للبيئة المرتقبة، والمشاهد التي تظهر تلك الأسس عديدة، سلبية أو إيجابية كانت، في البيوت والأحياء السكنية أو في المؤسسات والساحات العامة، فالتشجير والنظافة والتنظيم العمراني وحملات الدعاية لحماية البيئة من خلال جهود المجتمع المدني والتنظيمات الرسمية، هي ظواهر اجتماعية بيئية مرغوبة، أما القمامات المكدسة في الأسواق الفوضوية وغير الفوضوية وقرب باعة الأرصفة والدهاليز والأزقة وانجاس الماء من قنوات الصرف الصحي أو من

شبكات الماء الشروب وتخالطها أحياناً، وتشكل البرك من ماء المطر ومن المياه الجوفية وفوضى البناء والرعي الجائر ورمي النفايات في حدائق التسلية وفي الأماكن العامة بل وفي أي مكان مظاهر سلبية وظواهر اجتماعية معتلة أخذت تتكدر في المجتمع وتتراكم لتشكّل ثقافة هامشية طفيلية مألوفة، تحتاج هي ومثيلاًتها الجغرافية العمرانية بشكل مقلق وتحتاج إلى دراسات سوسولوجية بيئية ضمن رؤية ومقاربة جامعة، وفي هذا الدور ما يجعل الباحث السوسولوجي فاعلاً اجتماعياً ومثقفاً جماهيرياً عليه أن يتجاوز العقبات في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

وسجل "أحمد حجازي" العديد من العقبات التي تحد من قدرة المثقف على ممارسة دوره، بعضها سياسي وآخر فكري وثالث تاريخي فيركز مثلاً:

إشكالية العلاقة بين المثقف والجماهير.

إشكالية العلاقة بين الثقافة والسياسة، إذ تتأرجح مواقف المثقف بين التأييد والمعارضة تبعاً لما يتحقق له من مزايا ومصالح.

جدلية العلاقة بين الاستقلال الوطني والتبعية الاقتصادية، فالمتبع للإنتاج الثقافي يكتشف النزاعات الفكرية منذ عصر النهضة بين المفكرين العرب حول مسائل تتعلق بإمكانية الإنسان العربي على الإبداع في مجال الفكر الاجتماعي.

إشكالية العلاقة بين الفكر ووعيه، والعلاقة الجدلية بين الفكر والواقع والتفاعل بين المثقف والجماهير<sup>(54)</sup>.

ويتبين أن الباحث الاجتماعي كـمـثـقـف في المجتمع الجزائري يواجه تلك الصعوبات التي تجعله في بحثه لقضايا المجتمع والبيئة يعاني من أكثر من محتوى منهجي وفكري وسياسي وتاريخي، وتتشردم جهوده ولا يكون ميسوراً جمعها في أفق واحد تحصل منه البناءات الثقافية المطلوبة اجتماعياً وأكاديمياً، وكذلك ينبغي أن تكون المقاربة السوسولوجية للبيئة قادرة على تجاوز ثنائيات عديدة من قبل (الثقافية/ السياسية و الاستقلالية/ التبعية والفكر/ الواقع والمثقف/ قضايا المجتمع).

إن حلحلة تلك الثنائيات ضمن هندسة ملائمة لمقتضى الموضوعية من جهة والمسألة الاجتماعية الوطنية من جهة ثانية يمكن أن يؤسس لبراديغم أقدر على فهم الظاهرة البينية في الجزائر، الشيء الذي يجعل

المخرجات المعرفية للمقاربة السوسولوجية المقترحة كفيلة للاستجابة لمقتضى العلم في إطار مجتمعي محلي، غير أن بلوغ تمكن منهجي ومعرفي يتجاوز أي جهد فردي جزئي محدود أو معزول ، ويتطلب عملاً تشاركياً لجماعة علمية عاملة ومتعاونة حتى وإن اختلفت إسهاماتها في المستويات المنهجية العملية لأن ذلك مجال للإبداع والتنوع والمهارة يفيد في إثرائه أي خلاف من هذا النوع.

وتقوم المقاربة بوصفها منظومة متكاملة من كونها مجموعة من العناصر المتفاعلة لإنتاج المعرفة السوسولوجية، تنطلق من قاعدة فكرية وتنتهي إلى الظاهرة البيئية في صورتها الميدانية، لتخلص بواسطة التجريد المنطقي إلى بناء المعرفة في مستواها النظري، وهي لأجل ذلك تأخذ شكل المقاربة التاريخية والتأويل الأنثروبولوجي كما فعل "دوتو كفيل" ، وكما في طريقة النسبية التاريخية والبحث عن المعنى عند "ماكس فيبر" مثلها في ذلك مثل علم الاجتماع الأمريكي حين تفتح على الإصلاح والبراغماتية وظل متمسكاً بالبحث الميداني، والتفسير والاختبار التجريبي حتى الخمسينات أين نفذ إلى فرنسا في إطار التحديث، ليقع من ذلك تمازج بينه وبين الطريقة الفرنسية فيظهر بعد ذلك بعض



المفكرين مثل "ر. بودون" و"بورديو" و"آن توران" بطابعٍ خاصٍ أواخر القرن العشرين<sup>(55)</sup>.

وهذا يعني أن الاستفادة من المقاربات السوسولوجية للبيئة ممكنة، إنما بإدارة ملائمة لمنهج بناء المعرفة خلال البحث، فالخبرة الإنسانية في هذا المجال مطلوب قراءتها بعين النقد والفرز وفق رؤية تنشد الحقيقة وترغب في تكوين الإنسان الذي يفهم ويعمل على أن يكون جزءاً من البيئة يكملها ويتكامل معها في ظل تنظيم اجتماعي ترعاه ثقافة مناسبة، ليبقى البحث العلمي كمقاربة، كأبي بحث وكما يقول مولي: «إن البحث هو أهم أداة من أدوات تقدم المعرفة، ودفع عجلة التطور وتمكين الإنسان من التوافق بطريقة أكثر فعالية مع بيئته، وجعله قادراً على تحقيق أغراضه وإيجاد الحلول الملائمة لمشكلاته وصراعاته»<sup>(56)</sup>.

وتمثل المقاربة السوسولوجية للبيئة في الجزائر زاوية معرفية مكتملة لمداخل نظم معرفية أخرى، إلا أنها تتميز بالتركيز على الإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً فاعلاً، ينهض بمهمة حضارية هي المسؤولية وتبعاتها حيال الموجودات الطبيعية البيئية، وعناصر البيئة المادية الثقافية التي شيدها وتوارثها الجزائري مع التاريخ جيلاً بعد جيل.

فقد تأكد بصورة واضحة أن علم الاجتماع في المجتمعات العربية يعاني من أكثر من إشكالية، فهو يتعاطى أطرًا فكرية تقليدية إلى حدٍ كبير، إذ أغلب الدراسات تنطلق من النظريات المعرفية دون تقويم أو نقد بناء، لذلك يشيع غياب الفكر النقدي الإبداعي عند المشتغلين بهذا العلم الاجتماعي في العالم العربي<sup>(57)</sup>.

وهي خلاصة تدفع إلى تجنب كل مقارنة سوسولوجية للبيئة في الجزائر الاتكاء على نظرية وافدة لنظرتها للكون والمجتمع والبيئة وما حملته من مفاهيم وقضايا، وذلك بإثارة النقد للمضمون التصوري لافتراضاتها ومقولاتها بجميع أبعاده الأيديولوجية والسياسية وتفرغها من تلك الشحنات لإبداع محتويات ملائمة صادرة عن الوسط الاجتماعي - الثقافي الجزائري، والاعتداد عند التحليل والتفسير بها كمدلولات ومعاني لا كمجرد ألفاظ جوفاء تستعمل بطريقة المحاكاة رغبة في إعلاء مطالب المظهر والشكل في الدراسات السوسولوجية كافة.

ذلك لأن خصوصية العلم اجتماعي ومهمته الأساسية تتطلب نموذج الفهم التأويلي الذي يوظف قدر الإنسان على التقمص المتعاطف

لحالات الآخرين، وأفعالهم وفهمها من الداخل في محاولة لإعادة إنتاجها ذهنياً، وبحسب (ديلتي) الذي أشاد على ذلك يعرض سبباً لعدم واحدة المقولات، إذ كل ثقافة وليدة سياقها التاريخي ولأجل فهمها لا يجوز تطبيق المقولات التي تعتقد بصحتها وإنما تتقصد مقولات لآخر موضع التساؤل، هذا ويشير (سان- سريان) إلى كتابات (دوهم) التي أبرزت الدور الإبداعي الذي يقوم به العالم عند اختياره لتفسير دون آخر على الرغم من اتساقها جميعاً مع الواقع، فالحكم النهائي ليس التجربة الحاسمة، وإنما ملكة الحكم لدى العالم<sup>(58)</sup>.

فهكذا النقد وما يتلوه من إبداع للبدائل الممكنة سمة قد تكون ملازمة لكل دراسة اجتماعية للبيئة من الضيق المحدود بموضوع ما ومجال معاينة ما إلى المعنى الواسع الذي يشمل نطاقاً كاملاً، وهي مقارنة سوسولوجية إن في الحالة الأولى أم في الحالة الأخيرة، وما يمكن أن يتوسطهما من حالات أخرى، ويعتبر حينئذٍ النقد وما يقتضيه من شروط مطلوب أن يستفحل في قراءة أدبيات علم الاجتماع البيئي في نشأته الغربية، لأنه ليس فقط تعبير عن حاجة ذلك المجتمع إنما هو

تلبية لتشريع أيديولوجي للسلطة، ولذلك يمثل محتويات سياسية واتجاهات فكرية محددة.

ومن ثم فإن الكثير من المتخصصين في العالم العربي ينتسبون إلى اتجاهات مثالية محافظة التي تقاوم محاولات تغيير الوضع تغييراً جذرياً، بالنظر إلى شيوع الأيديولوجيات التي تشرعن لهذه النظرية، إذ تعتمد النخب السياسية في العالم العربي والعالم الثالث إلى تغييب الحوار الفكري الجاد، والانحياز إلى الفكر المحافظ<sup>(59)</sup>.

ولهذا يكون من الضرورة البحثية أن تقوم المقاربة السوسيولوجية للبيئة في الجزائر من نظرة جامعة لموجهات السلوك البيئي ومعانيها الاجتماعية، باعتبارها مستمدة من الواقع المدروس وتفتح على النظرية الاجتماعية بالقدر الممكن ومناهج الجدل الفكري البناء وفي هذا المنحى ما يؤسس لتصوير يجمع بين الواقع البيئي الاجتماعي المحلي والمعرفة السوسيولوجية للبيئة باعتبارها تراثا مهما وتجربة علمية، مع تجنب اشكالياتها المنهجية الشائعة.

فالملاحظ هو ذبوع تبني المنهج التسطيحي وسيادة موضوعات تقليدية مروراً بمدخل منهجية غير واقعية لا تتلاءم مع حقيقة المشكلات التي

تعاني منها المجتمعات العربية، وهكذا تصبح الدراسات السوسولوجية مغتربة عن السياق الاجتماعي والظروف التاريخية التي تنشأ وتتطور في ظلها.

وهذا ما يمكن أن يكون من صميم الدراسة السوسولوجية، إذ الظروف التاريخية كل تتكامل فيه عناصر كثيرة تتشاكل معاً في نسق من القيم والأفكار والعقائد والعادات والتقاليد والأعراف، تتعلق بمكونات البيئة الطبيعية، ففي النخيل ثقافة متميزة تدور حول زراعتها والاستفادة منها في شؤون كثيرة، تتمدد من اتخاذ ثمرها مادة غذاء ومن عسله مادة استشفاء إلى باقي مكوناتها التي تمثل خام الصناعات وحرف تقليدية كالمظلات والمرابح اليدوية وخشب البناء ولأغراض كثيرة أخرى، ويعني ذلك أن أنماط سلوك تشكلت من التفاعل بين الإنسان والنخيل وتميزت بالتطور بحسب أغراض العيش في المجتمع، وهو سلوك اجتماعي بيئي جدير بالدراسات السوسولوجية البيئية التي تستهدف التحول من مجرد وصف العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة إلى ترشيدها نحو تحقيق المنافع المادية واللامادية للمجتمع، وعلى هذا فإن المقاربة السوسولوجية للبيئة في

الجزائر لا تتوقف عند أغراض الفهم، ولكنها تتوق إلى أغراض التطبيق والتغيير الاجتماعي والثقافي الذي يعبر عن تاريخانية تمازج فيها المعرفة السوسيوولوجية للبيئة مع الواقع ليكونا كلا واحداً، وهذا هو الذي من شأنه أن يحول العلم الاجتماعي نفسه إلى نشاط اجتماعي ويبعده عن الخصائص السطحية والمناسبية أو الشكلية التي تتطلبها التداير الرسمية الأكاديمية.

إن المقاربة السوسيوولوجية للبيئة المنشودة في الجزائر مدعوة أن تقوم على نماذج إرشادية مستوحاة من الواقع المجتمعي الجزائري، وذلك من خلال قراءة حضارية واعية بعيداً عن الانفعالات وعواطف الانتماء طالما أن المقام هو للعقل الناقد والمبدع أولاً، ومن ثمة الأخذ من جهود الآخر بحسب استيمولوجي مرهف ومتفتح، حتى يكون ممكناً النهوض بمنظور سوسيوولوجي متماسك لا يتنكر إلا للمتجاوز والمهتري من الأطاريح الأخرى، ويكسب قابلية التطبيق عملياً على الظاهرة البيئية الجزائرية باعتبارها ظاهرة من ظواهر المجتمع لا مجرد جغرافياً ساكنة شبيهة بالمادة الجامدة، وهذا يدفع إلى تفتح تلك المقاربة على ما غير اتجاه نظري وعلى غير ما علم مجتمعي، لتتسع إلى شروطيات ممارسة

علمية يقتضيها علم دراسة المجتمع (Sociology) وهو اتجاه  
سوسيولوجي انثروبولوجي جامع، حيث يذهب "محمد عبده محبوب"  
في تبيان خصائصه إلى القول: «..حيث في ذلك تجاوز لتلك القمة  
القائمة الآن في البحوث المعنية بدراسة المجتمع بين السوسيولوجيا  
والانثروبولوجيا الاجتماعية، كما نجد في اشتقاق هذا المصطلح من  
كلمة مجتمع (Society) ما يعالج ذلك اللبس الذي يحيط بكلمة  
(Social) التي تعتبر عن صفة الاجتماعية فضلاً عن الاشتراكية  
والشيوعية في جوانب النشاط الاجتماعي الذي يقوم به أعضاء  
المجتمع والتي قد لا تدخل ضمن موضوعات البحث في علم دراسة  
المجتمع، حيث تُعنى بها علوم اجتماعية أخرى كعلم النفس وعلم  
الاقتصاد وعلم السياسة مثلاً، في حين تبرز الصفة  
الجديدة (Societal) حين تلحق بعلاقة أو نشاط معين للأشخاص أو  
الجماعات..» (60).

إن مقارنة سوسيولوجية تنشُد الإحاطة بجوانب الظاهرة البيئية يمكن أن  
تنفذ إلى العلوم كلها ذات الاهتمام بالبيئة فتأخذ ما يجعلها أقدر على  
الوصف والتحليل والتفسير، وفي المثال الذي عرضه "محمد عبده محبوب"

ما يدعو إلى ذلك، ويشجع على تجنب القطيعة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ويصوب التعاضد على النحو الذي يحقق أغراض الدراسات الاجتماعية في الدقة والاكتمال المرغوب.

إن المطلوب من الدراسة الاجتماعية في البيئة أن لا تكون هامشية عن المجتمع الجزائري أو مغتربة لأن في ذلك تهميش للثقافة والواقع المجتمعي والحقيقة، وفي ذات الوقت أن لا تكون منفصلة عن العلم ومجرياته، ويعني ذلك أن لا تكون ترديداً لتوجهات أيديولوجية متناقضة فيما بينها ومغتربة عن الظاهرة الاجتماعية للبيئة في الجزائر، أي أن لا تحمل سمات الواقع الجزائري ولا تطلعاته في التحرر والتنمية والوحدة.

وما يمكن اعتباره خصائص لمقاربة سوسيولوجية للبيئة في الجزائر منشودة ترتوي من جهود النقد والإبداع في التأسيس حيناً، والتكيف الجائر حيناً آخر، وتُشبع كل منها بقدر بحسب الإمكان الذي يحضر مرة ويحضر مرة أخرى، لكنه في حكم الموجود أو القابل للوجود، لذلك ففي إمكانها تجنب تصنع مشكلات بحث أو افتعال مناهج هي مجرد إجراءات تقنية منفصلة في أحيان كثيرة عن المستوى الحضاري للمجتمع المبحوث، الشيء الذي يكون له انعكاس مباشر على القيمة الاجتماعية والعلمية لنتائج تلك البحوث.



فهناك الكثير من الباحثين يتعمدون تناول مشكلات للبحث والدراسة من غير مراعاة حاجات المجتمع المحلي ومشكلاته الواقعية، ومن ثمّ توضع تلك البحوث في الرفوف للزينة وتتجاهلها الجهات المعنية، ممّا يؤدّي إلى التخلف والجمود، ورغم أن الوصف يتعلق بالبحث التربوي إلاّ أنّه يقبل التعميم في حدود عالية من الصواب على البحث الاجتماعي للبيئة.

هكذا يصير ضرورة منهجية وفكرية كليانيا أن تفتح كل مقارنة سوسيولوجية للبيئة في الجزائر على الواقع المجتمعي بوصفه مفهوماً في منشأ من سيرورة تاريخية ومنغبرات عديدة يأخذ بعضها برقاب بعض من ناحية وكذا التفتح على الآخر في حدود التلاقح الحضاري النافع من ناحية أخرى وهذا يستوجب:

أولاً: مراعاة الأبعاد المجتمعية والثقافية للمجتمع الجزائري:

أن تكون شديدة الصلة بالتنمية في المجتمع الجزائري.

أن تختزل المحتويات الأيديولوجية للاتجاهات النظرية الغربية.

أن تشيد براديغمات (Les Paradigmes) مناسبة من المنهجيات العرفية.

أن تبني تصوراتها للبيئة من أنظومات الثقافة الإسلامية باعتبار أنها ثقافة المجتمع الجزائري.

أن تمتن صلتها بالمجتمع الجزائري حيث لا تكون هامشية ولا مغتربة.

أن يعبر فعلياً عن انشغالات المجتمع وهمومه البيئية.

ثانياً: التفتح على العلم ونظرياته

أن تتجاوز الأعمال السوسيوغرافية الصماء.

أن تأخذ بناصية الثقافة العلمية لموضوع البيئة لتكون حلقة الوصل

بينها وبين الثقافة الاجتماعية للبيئة.

أن تكون متفتحة على الأهداف التطبيقية للعلم الاجتماعي ضمن

دراسات إستراتيجية ترعى الطموح الاجتماعي في التغير نحو الأحسن

دائماً لتتوسع من مفهوم دراسة معزولة ومحدودة إلى نظام علمي

اجتماعي للبيئة حيوي الوظيفة.

أن تتجاوز ثنائيات الأزمة الدائرة حول: "الأيدولوجيا/الموضوعية" إلى

تأسيس نماذج إرشادية جامعة بينها على نحو لا ييخس أغراض العلم

حقها.

أن تكون منظومة متكاملة من المكونات الفكرية والتقنية والإجرائية.

أن تأخذ بالتعددية والتداخلية بين المقاربات السوسولوجية للبيئة  
بفكر نقدي مبدع.

أن تتحين باستمرار مراعاة للتطور العلمي والانفجار المعرفي.

## خلاصة

مثلت البيئة محل اهتمام للإنسان لأنها الأرض التي نزل فيها  
للحياة والتي لا بديل لها إلا أن يعيش فيها ويدفن في ترابها، وتطور  
هذا الاهتمام مع التاريخ الإنساني إلى أن صار انشغالا لعلوم شتى  
تتخذ من البيئة موضوعا لها، ويعني ذلك أن البيئة موضوع اجتماعي  
في الفكر الإنساني تأصلت علاقته في سلسلة من التطورات عرفها هذا  
الفكر في علاقته بالوجود، ومن ثمة اتخذ طابع العصر الذي ساد فيه ،  
فمن فكر لاهوتي إلى فكر ميتافيزيقي إلى فكر علمي للبيئة.

غير أن الذي ميّز هذا التطور هو اقتدار على وعي البيئة بصورة علمية تشكل وتطور مع الزمن ومن ثم مكن صناع القرار والفاعلين الدوليين من تهيئة نظم تشريعية تحميها وتضبط العلاقة بها حينما استشعرت خطرا داهما وعانت بعض آثاره السلبية كما تبين ذلك من مؤتمر ستوكهولم سنة (1972).

وقد اشتغل علماء الاجتماع بموضوع البيئة وحرصت جماعة علمية منهم على التأكيد على المدخل الأيكولوجي للدراسات السوسيولوجية، وأخذ البحث سيره في هذا المنحى إلى أن تشكل علم اجتماع البيئة من جهود بعض الرواد الذين اهتموا بالظاهرة الاجتماعية للبيئة باعتبارها سلوك يحدد نمط التصرف المناسب لكل جماعة ثقافية وفقا لمنظومة قيمها وعقائدها ذات الصلة، لكن ارتهان تلك المحاولات في سسلجة الظاهرة إلى الحاجة الأيديولوجية أو التشيع الفلسفي أفضى إلى تأثير محتوياتها الأيديولوجية واتجاهاتها السياسية ومستتبعاتها الفلسفية على الرؤية العلمية للموضوع وهي التي تنشد اليقين والدقة وتدعو إلى تجنب الذاتية والمعيارية، ولعل في دوران المقاربة السوسيولوجية الغربية حول الأوربة والغوربة (eurocentrisme)

ما يبرر مشروع الدعوة إلى مقارنة سوسيوولوجية بديلة هي أكثر ملائمة للواقع المحلي من غير تنكر للإسهام الإنساني ولكن بتفتح على المقتضى العلمي المنهجي الذي تفرضه الثقافة السائدة في المجتمع محل الاقتراب المعرفي، لأن ذلك من شأنه أن يضمن تأصيل التأويل السوسيوولوجي ومن ثم تمنعه عن التغريب والتهميش فلا تكون الدراسات على تنوعها من منطلقات تحمل تصورا يفرض فرضيات نظرية غير منبثقة من الواقع البيئي لإنشاء فرضيات عمل لا واقعية بل تنمي الدراسة يجعلها تدنو من الموضوع كما هو في واقعه الثقافي الاجتماعي المتميز وهو من العلمية التي يقتضيها منطق العلم، وهكذا بالمقاربة السوسيوولوجية للبيئة في الجزائر نجد مساحة مرنة للحركة بين مجموعة من المكونات كالعلم والفلسفة والواقع الثقافي والأهداف الاجتماعية ومطالب الناس والسياسات البيئية التي تفرض أن لا تكون مجرد موضوعات للدراسة بل محددات تساهم في تشكيل براديجمات مناسبة لعمل علمي متكامل سواء جاء في صورة جزئية أو اتسع إلى مفهوم العلم كنظام معرفي متميز يمثل تشكيل من المكونات الفكرية

ومستتبعاتها من العناصر العملية وما يقتضيه خلال عملية تحليل  
والتفسير كيفيا كان أو كان كيميا.

## المراجع

1. نقلا عن: 25;16 www.mamri.com.23/10/2011 ;

2. نقلا عن:

<http://www.mojata.educa.ass.ma/article.php?lng=aM8pg35.29/10/2044>

3. سهيل إدريس: المنهل فرنسي-عربي (بيروت، دار الآداب، 2009،  
ص 86).

4.J.O.N. Kalambue L'éthique de la communication : une  
L'éthique dans l' analyse paradigmatic et fonctionnelle  
société de l'information logiques sociales, par Patrick  
JbRUNET. Canada Presses Université LAVAL , 2001,p 75.

5.Jean Michellen Berthebt. Sociologie : épistémologie  
d'une discipline, textes fondamentaux. Bruxelles, de

.Boeck Université, 2000, p181

6. حسن البلاوي: في علم اجتماع التربية ( القاهرة، عالم الكتب، 1993، ص25).
7. محمد قطب: حول التأويل الإسلامي للعلوم الاجتماعية (القاهرة، بيروت، دار الشروق، 1998، ص84).
8. عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة تحقيق علي عبد الواحد وافي (القاهرة، لجنة البيان، 1965م).
9. محمد عاطف: دراسات في علم الاجتماع القروي (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص267).
10. مصطفى القمش وآخرون: مبادئ الصحة العامة (دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص28).
11. ناصر البعراقي: الاستدلال والبناء، بحث في خصائص العقلية العلمية (المغرب، دار الأمان، 1999، ص371).
12. صالح الصغير: الاتجاهات والأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية (الرياض، جامعة الملك سعود، 1421هـ).
13. المرجع السابق، ص ص 8، 10
14. المرجع السابق، ص ص 11-12.
15. المرجع السابق، ص (12).

16. المرجع السابق ، ص ص 12 - 14 .
17. المرجع السابق ، ص ص 15 - 16 .
18. إبراهيم السماري: الإعلان في المجال البيئي وموقف الإسلام منه ( رسالة الخليج العربي، ع 55، 1999، ص 87).
19. رجاء بدري: البيئة مفهومها العامي المعايير وعمقها الفكري التراثي ( دمشق، دار الفكر، 2001، ص 127).
20. سامح الغرايبية، يحي الفرعان: المدخل إلى العلوم البيئية ( مصر، دار الشروق، 2002، ص 25).
21. عبد الكريم درويش، ليلي تكلا: أصول الإدارة العامة ( مصر، مكتبة أنجلو المصرية، 1980، ص 113).
22. فتحي دردار، تقديم محمد الأمين بلغيث: البيئة في مواجهة التلوث ( تيزي وزو، دار الأمل، 2003، ص 03).
23. مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المتطور (بيروت، المركز الثقافي العربي، 2001، ص 20).
24. عبد المنعم أحمد التهامي: دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة ( مصر، مكتبة عين شمس، 1983، ص 35).
25. عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع وقضايا البيئة (الإسكندرية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2004م، ص 09-12).



- 26.** حسن صادق، حسن عبد الله: السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإعلام (الجزائر، دار الهدى، 1992، ص18).
- 27.** محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر (الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1977، ص11).
- 28.** محمد الغريب عبد الكريم: الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1992، ص07).
- 29.** توماس كون ترجمة جلال شوقي: بنية الثورات العلمية (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ع 168، 1992، ص77).
- 30.** نقلا عن: <http://archig.4rumer.Com/le8/04/2012>
- 31.** زين الدين عبد المقصود: البيئة والإنسان، علاقات و مشكلات (الكويت، دار البحوث العلمية، 1981 م، ص08).
- 32.** عزوز كردون وآخرون: البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية و استراتيجيات الحماية (قسنطينة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م، ص09).
- 33.** نقلا عن: <http://archig.4rumer.Com/le8/04/201>
- 34.** نقلا عن: <http://archig.4rumer.Com/le8/04/201>

**35.**رزاق أسماء: آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير "غير منشورة" (معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر -بسكرة/الجزائر 2005-2008، ص56).

**36.**عزوز كردون وآخرون: البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية و استراتيجيات الحماية (قسنطينة:دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م، ص56).

**37.**نقلا عن: <http://archig.4rumer.Com/t280-topic.le8/04/2012>

**38.**نقلا عن: <http://archig.4rumer.Com/t280-topic.le8/04/2012>

**39.**ملحة أحمد: الرهانات البيئية في الجزائر (الجزائر، مطبعة النجاح، 2000م، ص62).

**40.**الطاهر ابراهيمي: نحو علم الاجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر ( مجلة العلوم الإنسانية، ع 10 جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر نوفمبر 2006، ص 61).

**41.**جون ركس، ترجمة محمد الجوهري وآخرون: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية(مصر، دار المعارف، 1973، ص13).

**42.**منصور المطيري: الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع، الدواعي و الإمكان (قطر، كتاب الأمة، 1413هـ، ص72).

**43.** لعايشي عنصر: نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية تطبيقية (الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003، ص65).

**44.** حسين عبد اللاوي: من التحقيقات السوسولوجية إلى التفكير في الممارسة (مجلة البحوث السوسولوجية، جامعة الجزائر 2000، ص07).

**45.** نقلا عن: [Www, Ciede.orgma/arabic/buluardddar.htn-5K/](http://Www.Ciede.orgma/arabic/buluardddar.htn-5K/)

**46.** رشاد عبد اللطيف: الإنسان و البيئة- منظور اجتماعي (الإسكندرية، دار الوفاء، 2007، ص88).

**47.** إبراهيم مطاوع: التربية البيئية (مصر، الدار العالمية، 2005، ص14).

**48.** راتب السعود: الإنسان و البيئة-دراسة في التربية البيئية (الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004، ص215).

**49.** عصام نور: الإنسان و البيئة في عالم متغير (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص78).

**50.** لبيب الطاهر: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مج 2، البعد البيئي (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007، ص442).

**51.** حسن صادق، حسن عبد الله: السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإعلام (الجزائر، دار الهدى، 1992، ص16).

**52.** أحمد جعفر محمد أبل الكندي: الأيديولوجيا وعلم الاجتماع، دراسة في النظرة الاجتماعية ( القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص21).

**53.** حسين رشوان: البيئة والمجتمع (مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص06).

**54.** أحمد حجازي: أمية المثقف العربي، ندوة الثقافة والمثقف في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 07-10).

**55.** عبد الحميد قرني: بناء المعرفة السوسولوجية، نصوص وضعت بتنسيق من دنيال كلودايشو ديمزون (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص09).

**56.** مطانيوس ميخائيل: مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التربوية (مجلة الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، ع01، كلية التربية، جامعة دمشق، 2006، ص89).

**57.** أحمد حجازي: أمية المثقف العربي، ندوة الثقافة والمثقف في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 07-10).

58. مجلة عالم الفكر، ع4، مج30، ابريل يونيو 2002 (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص146).
59. أحمد حجازي: أمة المثقف العربي، ندوة الثقافة والمثقف في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).
60. محمد عبده محجوب، الاتجاه السوسيو-انثروبولوجي في دراسة المجتمع (الكويت، وكالة المطبوعات، بدون تاريخ، ص136).

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر وتقدير
09	مقدمة
15	أولاً: البيئة كموضوع مجتمعي
17	المقاربة السوسولوجية كفعل معرفي متعدد الأبعاد
26	بواكير علم اجتماع البيئة
38	قراءة في الموقف النظري لعلم اجتماع البيئة
47	ثانياً: دواعي المقاربة السوسولوجية للبيئة في الجزائر
49	الطبيعة الثقافية للعلاقة بين الإنسان والبيئة
56	البيئة والأنشطة الاقتصادية

	الخصائص الثقافية للمجتمع والنموذج (paradigme)
60	التحليلي المناسب
69	ثالثا: علم الاجتماع ودراسة البيئة في الجزائر
71	التحديات البيئية في الجزائر
87	تجربة تعليم علم الاجتماع في الجزائر
94	حدود الدراسات الاجتماعية للبيئة في الجزائر
	رابعا: نحو مقارنة سوسيولوجية للبيئة في الجزائر
109	(المعوقات والإمكان)
134	خلاصة
137	المراجع